

جزء من

الامالى

للامام الهمام الفقيه الكبير محمد بن الحسن ابى عبد الله الشيبانى
صاحب الامام ابى حنيفة الاعظم رضى الله عنها
المتوفى سنة سبع وثمانين ومائة
من الهجرة النبوية

طبع هذا الجزء الطيف
في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بمصحة
الدولة الآصفية حيدرآباد الدكن
ابقاها الله الى آخر الزمان
سنة ١٣٦٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقى الا بالله

مسئلة

فى الرجل يكون له على الرجل المال فما اخذه منه قضا .
قال قل محمد بن الحسن و اذا كان للرجل على الرجل مال الف درهم
واخذ . مثلها فى الجوده غصبا فقد صارت قضا حين اخذها قاضيا بها او لم يقاضه .
وكذلك لو اقترضه الف درهم كانت قضا بها بالمال الذى عليه قاضه
او لم يقاضه .

ولو أنه دفع اليه الف درهم مضاربة او دية مثلها فى الجوده
والصرف لم تكن قضا بها الا ان يشهد الذى اخذها انه اخذها قضا بها بحقه وانه
قد جعلها قضا بها بحقه . فان قل ذلك والالف فى يديه او قريبا منه حيث يقدر
على قبضها فقد صارت قضا بحقه .

وان كانت حين دعت اليه وضعا فى بيته ثم اشهد بنير محضره منها
انه قد جعلها قضا بها بحقه لم تكن قضا بها حتى يرجع اليها فيقبضها او تكون حيث
يقدر على قبضها .

ولو أنه اخذ منه الف درهم فهلك فى يده فقال صاحب الألف
أعطيتكم قضا بحقكم ، وقال اقبض اخذتها منك ودية او مضاربة كان القول
قول الأنواع الضياع او لم يبرع بميمته بالله على ذلك .

ولو قال

ولو قال صاحب الألف اخذتها منى غصبا فصارت قصاصا بحقك، وقال
القابض اخذتها منك ودية او مضاربة او قبضتها منك ودية او مضاربة فضاعت
كان اقول قول رب المال مع يمينه باق على ما ادعاه من النصب ثم تكون
نصاها بما عليه من الدين .

ولو لم يقل القابض لساك اخذتها منك ودية ولا مضاربة ولم يقل
قبضتها منك ولكنه قال دفعها الى او اعطيتها مضاربة او ودية فضاعت منى
وقال صاحب المال اخذتها منى غصبا فصارت قصاصا بحقك كان اقول قول
القابض مع يمينه، ولا يشبه قول القابض اخذتها وقبضتها منك قوله اعطيني
ودفعت الى لأنه اذا قال اخذت او قبضت نسب القبل في ذلك الى نفسه فهو
ضامن لما قبض حتى تأتى البيعة على ما ادعاه، واذا قال اعطيني ودفعت الى نسب
الأمر الى المعطى فلا ضمان عليه فاذا لم يكن عليه ضمان لم يكن المال قصاصا بحق .
ولو أن الذى اعطاه المال ودية او مضاربة او كان غصبه اياه غصبا
والمالى الآخر اجد من الدين او دونه في الصرف لم يكن شيء من ذلك قصا
فاذا شهد (١) الذى قبضه انه قد جعل ذلك قصاصا فان كان دونه كان قصاصا رضى
بذلك التريم أو لم يرض ، وان كان المال الذى قبض اجد لم يكن قصاصا ابدا
بالدين الا ان يرضى بذلك التريم او يجعله قصاصا فيكون قصاصا بما عليه من الدين
وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

ولو أن رجلا غصب رجلا الف درهم أو أودعه الف درهم أو أنه
دفع اليه الف درهم مضاربة أو اقترأه قضاؤه الف درهم من الف درهم كانت له
عليه ، ثم قال بعد ما قطع الكلام هي هذه الألف الدرهم التي في يدي فنظر في
الألف الدرهم التي في يده فاذا هي نهرجة اوزيوف الا انها فضة بلخجند الذى
قبض منه المال فقال كانت دراهم جيادا، فاقول قول القابض للدرهم مع يمينه
باقه انها هذه بعينها وانوصل في هذا واقطع سواء ان وصل فقال هي هذه
او قطع كلامه بعد اقراره بها .

ولو كانت الدراهم ستوتة اورصاها فان وصل فقال اعطيني الف درهم وديسة او مضاربة او قضا من حتى ستوتة اورصاها او غصبتك الف درهم ستوتة اورصاها وهي هذه الدراهم بعينها ولم تكن بعينها فاقول قوله مع يمينه .

وان قطع فقال اودعني الف درهم اودعها الى مضاربة او نظيتها من حتى الذي عليك او غصبتكها، ثم قال بعد ما قطع كلامه هي هذه وهي ستوتة اورصاها لم يصدق على ذلك ولزمته الف درهم جياد .

فان قال بعد ذلك كانت زيوتا او نهرجة لم يصدق على ذلك لأن قوله اول مرة كانت ستوتة اورصاها يقتض قوله هذا الثاني فالالف له لازمة دراهم جياد ، وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا .

ولو أن رجلا قال اقرضني الف درهم زيوتا او نهرجة او ستوتة اورصاها او قال اشترت منك هذا العبد بألف درهم زيوت او نهرجة او ستوتة اورصاها وقال المقر له كانت دراهم جياد فاقول قول المقر له مع يمينه باقه على ذلك ان وصل ذلك باقراره او قطعه في قول ابي حنيفة لأن الناس لا يتقارضون ولا يتبايعون الا على الجياد كما انما التصب والودعة والقضاء فقد يكون على الجيد والردي ، فاما في قول ابي يوسف وقولنا فهو مصدق في القرض اذا وصل ولا يصدق اذا قطع لأنه اذا قطع فقد لزمه المال على الجودة فهو يريد أن يبرأ مما لزمه .

واما في البيع فقال ان قطع في ذلك كله لزمه المال دراهم جياد وكذلك قولنا ، وان وصل كان القول قوله في الزبوف والنهرجة مع يمينه باقه ويتحلفان ويتراد ان البيع .

المشتري
بالجياد، قال لأن المشتري اراد بذلك فساد البيع فلا يصدق على نفسه لأننا ان جعلنا
البيع بالستوتة والرصاص كما قال المشتري فذلك الثمن غير معروف ففسد بذلك
البيع

الأمالي

للإمام محمد

البيع فقال أبو يوسف أجمله على الدراهم الجياد .

وأما في قولنا فإذا وصل المشتري صدق في ذلك كله فإن كانت

الدراهم التي أقر بها زيوفا أو تهرجة وادعى البائع أن الدراهم كانت جيادا
تحالفا وترادا البيع .

فإن قال المشتري اشتريته بألف درهم ستوة أو رصاص ووصل
كلامه فالبيع فاسد ويحلف المشتري على ما ادعى البائع من الدراهم الجياد فإن
حلف انتقض البيع فيما بينهما وإن نكل عن التمين لزمه البيع على ما قال البائع
من التمين لأن المشتري لم يقر ببيع قط إلا بعبا فاسدا ولا يكون بيعه جائزا أبدا
ألا ترى أنه لو قال اشتريته بخرا وخزير أو دراهم غير مساة أو بطعام بغير عينة
غير مسمى الكيل وادعى البائع من ذلك شيئا مسمى معروفا حالاً إن القول
قول المشتري مع يمينه على ما ادعى البائع . وكذلك إذا قال المشتري اشتريته
بألف درهم ستوة أو رصاص فهو لم يقر بغير ذلك فلا يلزمه إلا ما أقر به .

وإذا قال الرجل إن فلانا أودعه ألف درهم أودعها إليه بمضاربة

أو غصبها إياه غصبا أو قضاها إياه من حق عليه أو أقرضه إياه (١) قرضا أو اشترى

منه هذا العبد بألف درهم تنقص خمسين درهما وأقربا قل من ذلك أو أكثر

من النقصان لم يصدق على شيء من ذلك قل من ألف درهم وزن سبعة على نقد

البلد الذي أقر فيه ، فإن كان وزن البلد الذي أقر فيه على غير وزن سبعة لزمه

وزن البلد الذي أقر فيه على ما أقر به ، ولو وصل فقال ذلك كله ينقص ما ثمة

درهم أو خمسين أو أقل أو أكثر إلا أنه وصل ذلك كله بكلامه وأقر أنه كان

القول قوله في جميع ما قال مع يمينه ويصح لئان في البيع ويتراوان ، وهذا

كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا .

ولو أن رجلا قال لرجل لك على ألف درهم من ثمن عید لم أنقضه

منك فقال البائع قد قبضت مني فإن أبا حنيفة قال في ذلك القول قول البائع

مع يمينه وهذا إقرار من المشتري بأنه قد قبض العبد وصل الكلام أو قطعه .

واما في قول ابى يوسف وتولنا فاذا وصل الكلام فالتقول قول
المشتري في ذلك مع يمينه ولا يصدق البائع انه قد قبض العبد الا بالينة ، وان
قطع الكلام فقال لك على الف درهم ، ثم قال بعد ما سكنت هي من ثمن عبد لم
اقبضه منك سئل البائع اهي لك من ثمن عبد كما قال ؟ فان قال البائع نعم هي
الوصل و من ثمن عبد الا انى قد دفعت اليه كان القول قول المشتري في ذلك مع يمينه
القطع سواء وكان الوصل والقطع في هذا سواء ، وان قال المقر له يا مال لم يكن ذلك من
ثمن عبد ولكنه كان قرضا او غصبا فالتقول قوله على ما ادعى المشتري من البيع .

وقال ابو حنيفة لو ان المشتري قال لك على الف درهم هي ثمن هذا
العبد الذى في يدك فوصل الكلام فقال البائع لى عليك الف درهم من ثمن
عبد قد قبضته غير هذا او من ثمن جارية او قرض اقرضتك او غصب غصبته
كان القول في ذلك قول المشتري مع يمينه على ما ادعى المقر له من ذلك ، وقال
لا يشبه قوله من ثمن عبد لم اقبضه قوله ثمن هذا العبد الذى في يدك .
واما في قول ابى يوسف فهو سواء ان وصل وهو على ما وصفت
لك في الأمر الأول .

مسئلة في الدعوى

الدار المشاعة

قال محمد بن الحسن واذا كانت اذار في يد رجلين مشاعة غير مقسومة
ليست في يد واحد منهما بعينه دون صاحبه فاما رجل فادعى نصف الدار
مشاعة غير مقسومة وصدقه احد بما ادعى وكذبه الآخر ولم يدع المصدق
لنفسه شيئا فالدار يكون نصفها غير مقسوم للذى انكر والنصف الباقي الذى في
يدى المقر يقسم بين المقر والمقر له على ثلاثة اسهم سهان منها للمقر له وسهم للمقر لأن
المقرزعه ان المقر له نصف الدار مشاعة غير مقسوم وما بقى حين لم يقر فيه المقر
بشيء فهو بينه وبين صاحبه نصفين فلما جدد ذلك صاحبه قسم منى يد المقر يضرب
فيه

فيه المقر له بنصف الدار الذى اقر له ويضرب فيه المقر (١) بربع الدار الذى بقى
فى يده بعد النصف الذى اقر به فيقتسمان النصف الذى فى يد المقر على ثلاثة أسهم
سهان من ذلك للمقر له وسهم للمقر .

ولم يكن الاقرار على هذا ولكن المقر قال المقر له هذه الدار بينى
وبينك نصفين او قال نصفها لى ونصفها لك او قال نصفها لك ونصفها لى وقال
المقر له لى نصف الدار كلها ولك الربع ولصاحبك الربع او قال لى الدار كلها اخذ
من المقر نصف ما فى يده ولم يأخذ منه اكثر من ذلك ، ولا يشبه قوله لك
نصف الدار ثم سكت لم يرد على ذلك قوله لك نصفها لى ونصفها لك إذا قال لك
نصفها لى نصفها فكأنه قال هى بينى وبينك نصفين فلم يقر له بشيء الا وقد زعم
ان له مثله فما كان فى يده من شيء فهو بينهما نصفان ، ألا ترى ان الذين الدار فى
أيديهم لو قال له جميعاً نصف الدار لم يزيد على ذلك شيئاً اخذ منها نصف
الدار جميعاً ، ولو قال له كل واحد منها الدار بينى وبينك نصفين اولى نصفها
ولك نصفها او قال لك نصفها لى نصفها وادعى المقر له جميع الدار أن له ثلث
الدار ما فى أيديها جميعاً ولكل واحد منها ثلث الدار لأن كل واحد منها
لم يقر بنصف الدار الا وقد ادعى لنفسه مثل ما اقر به فقد اقر كل واحد منها ان له
نصف الدار فى يده وفى يدهما جبه فأقر جميعاً ان للمقر له نصف الدار ما فى أيديها
جميعاً ، فأقر كل واحد منها ان له ربع الدار ما فى يده بجميع ما ادعى وذلك
نصف الدار ما فى يده فيضرب مع كل واحد منها بقى فى يده بربع الدار
ويضرب المقر فى يده بجميع ما ادعى وذلك نصف الدار فيقسم ما فى يده كل
واحد منها على الربع والنصف على ثلاثة أسهم سهان من ذلك للمقر وسهم
للمقر له فيصير للمقر له ثلث الدار ولكل واحد من المقرين ثلث الدار فإذا ضمنت
ما صار للمقر له الى نصيب كل واحد منها على حدة صار ذلك الثلثين بينهما نصفين

(١) كان فى الاصل « المقر له بنصف الدار » ثم ضرب الكاتب على قوله بنصف

الدار « ونسى ان يضرب على « له » والمعنى ظاهر .

فصار له مع كل واحد منها نصف ماله ولصاحبه كما اقر له صاحبه .

ولولم يكن الا توارر هكذا على هذا الوجه ولكن احدهما قال الدار بيني وبينك لك ثلثها ولى ثلثها وقال الآخر مثل ذلك فادعى المقر له الدار كلها فان للمقر له خمس الدار مما فى ايديها جميعا ولكل واحد من المقرين خمس الدار فاذا ضمنت الخمس الذى صار للمقر له الى احد نصيبى المقرين صار ذلك كله ثلاثة اخماس الدار ، الثلث من ذلك للمقر له والثلثان من ذلك للمقرين على ما اقر به لانهما اقرا أن له الثلث ولكل واحد منها الثلثان .

ولو كانا اقرا أن له ثلث الدار ولم يذكر اما لأتسهما من ذلك اخذ منهما الثلث كاملا من جميع الدار من كل واحد منها السدس وكان مابقى بينهما نصفان فهذا يدل على فرق ما بين الوجهين الأولين .

ولو ان دارا فى يدى رجلين او عبدا او ثوبا فادعاه رجل فأقر أحدهما انه بينه وبين المدعى نصفان وأقر الآخر أنه بينه وبين المدعى الثلث وله الثلثان فان الذى اقر للمدعى بالثلث يأخذ منه المدعى خمس ما فى يده فيضمه الى نصيب المقر بالنصف فيقتسمان ما فى ايديهما جميعا من ذلك تصفين .

ولو لم يقر ابهكذا ولكن احدهما قال لك ثلاثة ارباع الدار ولى ربعها ، وقال الآخر لك خمسة اسداس الدار ولى سدسها وادعى المقر له الدار كلها اخذ من المقر بالأرباع ثلاثة اخماس ما فى يده فضم ذلك الى ما فى يد المقر الذى اقر بخمسة اسداس الدار فاقسم ذلك على ستة اسهم سهم من ذلك للمقر وخمسة اسهم من ذلك للمقر له لأن المقر بالأرباع الثلاثة اقر أن للمقر له ثلاثة ارباع الدار نصف ذلك مما فى يده ونصفها مما فى يد صاحبه فصده صاحبه بما اقر به للمقر له وزاد مع ذلك نصف سدس فصار الأرباع الثلاثة مما فى ايديهما نصفين فيضرب المقر له بنصف الثلاثة الأرباع فيما فى يد المقر بها وذلك ثلاثة اثمان ويضرب الذى اقر بها ربع الدار فيمابقى فى يده وذلك ثمان فيقتسمان ما فى يد المقر بالأرباع الثلاثة على خمسة اسهم ، للمقر له من ذلك ثلاثة اسهم يجمعها الى ما فى يد المقر بالاسداس

بالاسداس الخمسة فيقتسمان ذلك كله على ستة اسهم فنقسم الدار على ثلاثين سهما فنصفها وهي خمسة عشر سهما في يد الذي اقر بالارباع الثلاثة يقسم على خمسة اسهم يكون له من ذلك ستة اسهم ويكون للقر له من ذلك تسعة اسهم فيضعهما الى النصف الذي في يد الذي اقر بالاسداس الخمسة فيصير ذلك اربعة وعشرين سهما بينهما على ستة اسهم .

ولو كان العبد او الدار او الثوب في ايدي ثلاثة نفر فادعى ذلك رجل انه له فافر احدهم ان تلدى الثلث وله الثلثان واقر الآخر انها بيته وبين المدعى نصفان وافر الثالث انها بيته وبين المدعى له الثلث وللدعى الثلثان فان المدعى يأخذ من الذى اقر له بالثلث سبع مائى يده فيجمعه الى مائى ايدي الباقيين يجمع الى كل مائى يد كل واحد منهما نصف السبع ثم يقسم نصف السبع الذى جمع الى مائى يد الذى اقر له بالنصف مع مائى يده وهو الثلث على ثلاثة للقر له سهم وللقر سهما ، ينضم ما يأخذ من المقر له بالنصف الى نصف سبع (١) ما كان في يد المقر بالثلث الى مائى يد المقر (بالثلث فيأخذه المقر - ٢) له بالثلثين فيقتسمان ذلك كله على ثلاثة اسهم للقر له سهما وللقر سهم لأن الذى اقر بالثلث قد صدقه فذلك (٣) الذى اقر له بالنصف والذى اقر له بالثلثين فذلك الثلث في ايديهم جميعا اثلاثا في يد كل واحد منهم التسع فيضرب المقر له بالثلث فيما في يده بالثلثين اللذين زعم انهما له والثلثان ستة تساع (٤) فيقتسمان مائى يده على تسع وعلى ستة تساع فهذه سبعة اسهم فيأخذ سبع مائى يده ، والذى اقر له بالنصف انه اقر له بالنصف فيما في يده وايدي اصحابه فلا بد من ان يدخل فيما اخذ من صاحب الثلث فيجمع السبع الى ما (٥) في يد الذى اقر له بالثلث الى مائى يد يهابيها فيجمع نصف ذلك السبع الى مائى يد الذى اقر له بالنصف وقد اقر له جميعا بالنصف وزاده الذى اقر له

(١) الاصل « تسع » كذا - ح (٢) كذا في الاصل (٣) كذا ولعله « بذلك »

(٤) الاصل « اسباع » كذا - ح (٥) كذا وهو غير مستقيم ويمكن تصحيح

العبارة بان يكون بدل « الى ما » « الذى اخذه عما - ح

بالتئين سد ما فيضرب فيها في يد الذي اقر له بالنصف في (١) نصف السبع الذي جمعه الى ما في يده بربع ويضرب الذي اقر له بالنصف فيقتسمان ذلك على ثلاثة اسهم سهم للمقر له وسهمان للمقر، ثم يجمع المقر ما اخذ من ذلك ومن نصف السبع الذي اخذ من المقر بالثلث الى ما في يد الذي اقر له بالتئين فيقسم ذلك كله على ثلاثة اسهم فمقر سهم وللمقر له سهمان .

ولولم يكن اقرارهم على هذا ولكن احدهم اقر له بثلث الدار ولم يدع لنفسه شيئا واقر الآخر بالنصف ولم يدع لنفسه شيئا واقر له الآخر بالتئين ولم يدع لنفسه شيئا فانه يأخذ ثلث ما في يد الذي اقر له بالثلث وذلك التسع من جميع الدار فيضم ذلك الى التئين اللذين في ايدي الآخرين فيصير نصف التسع مضموما الى الثلث الذي في يد الذي اقر بالنصف فتدز عم الذي اقر بالنصف ان له السدس وان للذي اقر له بالنصف والنصف فيقسم ذلك وهو الثلث الذي في يد الذي اقر له بالنصف ونصف التسع المضموم اليه على خمسة اسهم فيأخذ المقر له بالنصف ثلاثة اثمان ذلك كله فيجمعه الى الثلث الذي في يد الذي اقر له بالتئين فيقسم ذلك كله على سبعة اسهم ستة اسباع ذلك للمقر له بالتئين والسبع للذي اقر به .

مسئلة للؤلؤى من رواية الكيسانى

ولو أن رجلا تزوج ثلاثا في عقد واثنتين في عقد ثم مات ولم يدخل
بشيء منهن ولم يدريها أول فانه أكثر ما يكون لمن من المهور ثلاثة مهور
واقل ما يكون لمن مهران فلهن مهران ونصف والثلاث قد يكن (٢) أو لا فلهن
ثلاثة مهور أو يكن آخرًا فلا شيء لمن فلهن مهر ونصف، وللثنتين مهران
ان كن أو لا فلهن مهران وان كن آخرًا فلا شيء لهما فلها مهر .

واو قال الرجل آخر فاني طالق ثم مات ولم يبين والمسئلة على حالها
فان أكثر ما يكون لمن مهران ونصف واقل ما يكون مهر ونصف فلهن مهران

(١) كأنه في « بمعنى مع - كما مر - ح (٢) الأصل « ذكره كذاح » وللثلاث

ولثلاث مهر وربع لأنهن ان كن اولا فلهن مهران ونصف وإن كن (١) آخر
فلا شيء لمن فلهن مهر وربع وللاثنتين ثلاثة ارباع مهر لأنهن ان كن اولا
فلهن مهر ونصف وإن كن آخر فلا شيء لمن والميراث فيها يمنهن بالسوية لثلاث
نصفه وللاثنتين نصفه .

57341

ولو كان تزوج ثلاثا في عقدة واثنتين في عقدتين ثم قال آخر نسائي
طالق ولا يدري أين اولان ثم مات وله اثنتان (٢) فان لمن مهر (٣) ونصف لأن اكثر
ما يكون لمن ثلاثة مهور ونصف وأقل ما يكون لمن مهر ونصف فلهن مهران
ونصف لثلاث من ذلك عشرة اثمان ونصف وللاثنتين تسعة اثمان ونصف من
قبل ان الثلاث ان كن اولا فلهن ثلاثة ارباع ثلاثة مهور ونصف وذلك احد
وعشرون تمنا وإن كن آخر فلا شيء لمن فلهن نصف ذلك وهو عشرة اثمان
ونصف وللواحدة من الاثنتين سبعة (٤) اثمان وهو ربع ثلاثة مهور ونصف فلهن
في حال مهر ونصف ان تكون اولا وفي حال لا تكون (٥) حيا اولا تقسمنا الخمسة
الاثمان الفا ضلة على السبعة نصار للاثنتين نصفه وهو ثمان ونصف فذلك تسعة
اثمان ونصف .

واما الميراث فالثلاث ثلاثة اثمان الميراث وللاثنتين تسعة اثمان الميراث
لأن ثنتين من الميراث لواحدة من الاثنتين بكل حال فيبقى ستة اثمان في حال
تكون الستة لها وفي حال لا تكون لها الا اثمان فلها خمسة وثلاث في حال
تكون لمن ستة اثمان وفي حال لا يكون لمن شيء فلهن ثلاثة اثمان للميراث .

من اربع

١٣٠٩
ب

الملى في المراجعة

حدثنا محمد بن الحسن قال إذا اشترى الرجل جارية بعدد وتقابضا ثم
ان الذى اشترى الجارية باعها من الذى باعها منه بربع عشرة دراهم او بربع
دينار كان البيع انما جائزا وكان ثمن الجارية التلام والذى زاده على التلام ان
كان ذلك عشرة دراهم او دينارا .

(١) الاصل « كان » كذا - ح (٢) كذا (٣) الظاهر « مهرين » (٤) الاصل
« تسعة » كذا - ح

ولولم يكن البيع الثانى على ذلك ولكنه باعه البيع الثانى بربح العشرة
احد عشر او بربح العشرة خمسة عشر كان البيع الثانى باطلا لأن رأس المال
الاول كان عبداً فانما اشترط عليه الربح من صنف رأس المال وذلك مجهول
قيمته فالبيع فيه باطل .

ولولم يبيعه مرابحة ولكنه باعه مواضعة فقال أبيعك هذه الجارية
بوضيعة عشرة دراهم من رأس المال او بوضيعة دينار من رأس المال فليأبى
على ذلك فالبيع باطل لأنه اشترط الثمن العبد الا ديناراً والعبد الا عشرة دراهم
فالبيع فيه باطل لأنك اذا طرحت من العبد ديناراً او عشرة دراهم لم يدر ما يبقى
منه الا بالخروج والظن فلذلك فسد البيع .

البيع
مواضعة

ولولم يبيعه على هذا الوجه ولكنه باعه الجارية بوضيعة العشرة احد
عشر او بوضيعة العشرة خمسة عشر كان البيع جائزاً .

وان باعه بوضيعة العشرة احد عشر كان الثمن عشرة اجزاء من احد
عشر جزءاً من العبد وان باعه بوضيعة العشرة خمسة عشر كان ثمن الجارية ثلثي
العبد لأن العبد يقسم على خمسة عشر سهماً فاما اصحاب عشرة اسهم من ذلك فهو
ثمن الجارية من العبد .

ولو أن رجلاً اشترى جارية بألف درهم جياذ قد بيت المال فباعها
مرابحة فقال الذى اشتراها اشترىتها بألف درهم جياذ قد بيت المال فقد
بمئتمها بربح مائة درهم فاشترىها المشتري على ذلك والثلث ألف درهم جياذ قد
بيت المال والمائة الدرهم غلة البلد التى يجابحون بها ولا ينظر فى هذا الى الثمن .

الالتزام فى
البيع على
قد بيت
المال

ولولم يكن قال له (١) بربح مائة درهم ولكنه قال له بربح العشرة
احد عشر كان الثمن ألف درهم ومائة درهم كلها جياذ قد بيت المال، ولا يشبه
هذا قوله بربح مائة درهم لأنه اذا قال بربح العشرة احد عشر فالربح من
صنف رأس المال ألا ترى ان الثمن لو كان حنطة او شعيراً او زيتاً او سمناً او شيئاً
ما يكال او يوزن فباع الجارية بربح العشرة احد عشر كان البيع جائزاً وكان

على المشتري مثل رأس المال الذى (١) اشترى به البائع الجارية وزيادة العشرة الاعتبار على احد عشر من ذلك الصنف طعاما كان زيتا او غيره . ولو كان باعه الجارية بربح رأس المال مائة درهم او بربح دينار كان الثمن هو الذى اشترى به البائع الجارية ومائة درهم في البيوع قلده بملء هم ووزنهم وكذلك الدينا .

ولو قال اشتريتها منك بربح عشرة اقفة حنطة او شعير او فرق وزيتا او فرق سمنا لم يجوز ذلك وكان البيع باطلا حتى يسمى فيقول عشرة اقفة جيدة او رديئة ووسط فيسمى ضربا منها وكذلك الشعير والزيت والسمن . ولو كان الثمن الأول بعض هذه الاصناف فباعه بربح العشرة احد عشر كان البيع جائزا وكان الربح من صف رأس المال الأول فان كان رديا فكله ردى .

ولو ان رجلا اشترى جارية بتلام وقا بضام ان الذى اشترى بيع المتولية الجارية ولاها رجلا باثني اربح مائة او بربح دينار كان البيع الثانى موقوفا فان اجازة الذى كان اشترى التلام اول مرة جاز البيع للشترى الثانى وكانت الجارية له ودفع التلام والربح الذى (٢) باعها اياه فكافاه وغرم الذى اشترى الجارية قيمة التلام لمولاه الذى اجاز البيع يوم اجازة لأن الذى اشترى الجارية انما اشترىها بالتلام حين تولاه من صاحبها الذى اشترىها بالتلام وبالربح حين ربحه على رأس المال وما ربحه فاذا اجاز ذلك رب المال جاز وكانت قيمة التلام لرب التلام على الذى اشترى الجارية، وان كان رب التلام قال لا يجوز البيع بطل البيع فيما بين المشتري والبائع .

ولو ان رجلا اشترى من رجل صبرة من طعام فقال له البائع ايمك هذه الصبرة بمائة درهم على انها اكثر من كرهن طعام فالبيع جائز ولا يثنى للشترى ان يصرف الطعام في شيء حتى يكتله فان اكتله فوجده اكثر من كرهن قليل او كثير له قيمة فالبيع جائز لازم للشترى ولا خيار له فيه ، فان وجده كرا أو اقل من ذلك فالبيع فاسد .

وان قال المشتري اخذته بجميع الثمن لم يكن له ذلك لأن البائع اشترط اكثر من كرفلا بد ان يكون لذلك الفضل الذى شرط به حصته من الثمن فى الحصة (١) بمجهرولة فالبائع فى ذلك فاسد ولو اشترى منه الصبرة على انها كراوا اكثر من ذلك فالبائع ايضا جائز فان كمال الصبرة فوجدها كراوا اكثر من ذلك فالبائع للمشتري لازم بجميع الثمن فان وجد الطعام اكثر من كرفالمشتري بالخيار ان شاء اخذه بحصته من الثمن وان شاء تركه .

فان اخذه قسم الثمن على الكثر ثم بطل من الثمن بقدر ما نقص من الكراوان كان حشرا فحشر وان كان ثلثا ثلثا ولا يشبه هذا الوجه الاول لأن هذا شرط فيه كراوا اكثر من كرفان وجد كذلك فهو له . وان وجد اقل من كرففهو بالخيار ان شاء اخذه بحصته من كرفوان شاء تركه .

وكذلك لو قال قد جئتكم هذا الطعام على انه اقل من كرفا شتره على ذلك فان وجد اقل من كرفبقليل او كثير له قيمة فالبائع جائز ولا خيار للمشتري فيه وان وجد كراواتا ما او اكثر من ذلك فالبائع فاسد لانه شرط له انه اقل من كرفلا يدري كم اخذ منه .

ولو كان شرط له انه كراوا اقل منه فوجد كراوا اقل منه فالبائع جائز لازم للمشتري ولا خيار له فيه ، ولو وجد اكثر من كرفلزمه البيع فى كرفمنه خاصة ويكون الفضل للبائع كأنه باعه كرامته ، وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وثياسه وهو كله قولنا .

املى فى البيوع والصرف

قال محمد بن الحسن اذا اشترى الرجل ممكنا او لحما او فاكهة رطبة او شيئا مما يخاف عليه الفساد بشيء معلوم فادعى ذلك احدهما وجحد الآخر واقام المدعى البينة على المشتري ولم يعرف القاضي البينة واراد أن يسأل عنهم فقال له ابالحاجد ان كان هو البائع ، او المشتري ان كان هو المدعى ابالحاجد على

(١) كذا ولعله « فالحصة » .

هذا الفساد ان ترك حتى تركى البينة ، وان كان ايضا شهد المدعى شاهد واحد
وقال ان لى شاهدا آخر فان القاضى حاضر فان القاضى يؤجل المدعى مايفعل القاضى
بالشاهد الآخر ما لم يخف الفساد على ذلك الذى اشتراه فان حضر شاهدا هذه الآخر
والاخلى بين البائع وبين ما باع ونهى المشتري ان يعرض له ، وان اقام المدعى
شاهدين على دعواه امر القاضى البائع ان يدفع ذلك الذى باع الى المشتري اذا
خيف عليه الفساد فاذا قبضه المشتري اخذه القاضى فامر امينا من امثله ببيعه
فاذا باعه وقبض ثمنه وضع القاضى الثمن على يدي عدل فان زكيت البينة قضى
بذلك الثمن للمشتري واخذ من المشتري الثمن الذى شهدته به الشهود فدفعه الى
البائع وطالب للمشتري فضل الثمن الذى بيع به ذلك الشيء لانه انما بيع بعد ما قبضه
المشتري فريجه له طيب .

وكذلك ان كان فى الثمن الآخر فضل عن هذا الثمن الثانى ، طالب ذلك
ايضا للبائع فان لم يركوا البينة على المشتري اخذ القاضى الثمن الذى باع به امينه
ذلك الشيء الذى اختلعا فيه فرده على البائع وطالب بجميع ذلك الثمن للبائع لان
القاضى انما باعه حين خاف فسادا وكذلك كان الحكم فيه .

فان كلان الثمن الذى باعه به امين القاضى هلك فى يدي العدل الذى وضع هلاك الثمن عند
على يده ثم زكيت البينة بعد ذلك او قبل ذلك فهو سواء هلك ذلك الشيء من امين القاضى
مال المشتري وبرجع البائع على المشتري فيأخذ منه الثمن الاول اذا شهدت به
الشهود وان لم ترك البينة ابطل القاضى البيع .

وان كان المدعى للبيع هو البائع فلا شيء له على المشتري من الثمنين جميعا
وقد بطل حقه لانه ادعى ثمنًا لم يكن له .

وان كان المدعى هو المشتري فهو ضامن للثمن الآخر لأن القاضى انما
باعه للبائع حين لم ترك بينة المشتري ثم ضيع البائع الثمن الذى وجب له من اجل
دعوى المشتري حتى هلك الثمن فالمشتري ضامن لذلك حتى يرد على البائع .
واذا ادعى الرجل على الرجل انه اشترى مائة دينار وبالف درهم

ولم يتقاضى بفحده ذلك بائع الدنانير فتقدم ما الى القاضى قبل ان يضرقا فادعى الذى
المشتري اشترى الدنانير أنه اشتراها منه بالف درهم وانكر الآخر ذلك فقال المشتري
لدى البائع للدنانير بيته حاضرة فان غارتنى انتقض البيع فان القاضى يأمره ان يبعث الى بيته
والصرف ويلزمه ولا يفارقه مادام القاضى جالسا فان جاء بينة عامة بذلك والا امره بتخلفه
سيئه، وكذلك ان جاء عليه بشاهد واحد وقال لى شاهد آخر حاضرا كان هذا
والأول سواء وقيل له الزمه ما كان القاضى جالسا او يبعث الى شاهدك فان
قام عليه شاهدان بما ادعى من الشراء والقاضى لا يعرف الشاهدين حتى يسأل
عنهما وقال المدعى ان غارته انتقض البيع لأنه صرف ولا يجوز الا ان يقبض
فان القاضى يأمر المدعى ان يعطى للمدعى عليه الف درهم ويأمر المدعى عليه ان
يعطى المدعى مائة دينار ويجبره على ذلك ويأمره ان لا يفارقه حتى يعطيه ذلك
ويقبض منه الف درهم فاذا تقابضا اخذ القاضى المائتين جميعا فوضعهما على يدى
عدل حتى ترك البينة فان زكيت البينة اعطى المدعى الدنانير واعطى المدعى عليه
الدرهم ولم يكن لواحد منهما على صاحبه سبيل وجاز البيع فيما بينهما، وان لم ترك
البينة رد القاضى على كل واحد منهما ما له الذى اخذه منه وتقض البيع فيما بينهما
اذا افترا فلم يكن لواحد منهما على صاحبه سبيل بعد ما يستحلفه المدعى عليه على
ما ادعى المدعى فان حلف صحت القاضى ما وصفت لك .

وان ابى للمدعى عليه ان يحلف فهذا بمنزلة اقرار المدعى عليه بما ادعى
عليه المدعى فيعد لكل واحد منهما المال الذى قبض من صاحبه ويسلم ذلك له .
ولو لم ترك البينة وقد حلف المدعى عليه على دعوى المدعى حين (١) هلك
المالان جميعا فى يدى الذى وضعهما القاضى على يديه ثم زكيت البينة فان القاضى
يقضى بجواز البيع فيما بينهما ولا يجعل لواحد منهما على صاحبه قليلا ولا كثيرا
لأن كل واحد منهما قد قبض حقه وانما اخذه القاضى من يده فلا ضمان لواحد
منهما على صاحبه.

فان لم ترك البينة وقد هلك المالان جميعا فالمدعى ضامن لثلاثة دنانير

التي قبضت من المدعى عليه لأنها قبضت له بغير حق فعليه أن يردّها أو يردّ مثلها
وأما مال المدعى فباطل لأنه أخذ بأذنه وإسره بدعواه ولو كان الأمر إلى المدعى
عليه لم يُلْخِذْ مَالُ المدعى .

فإن هلك أحد المالين وبقي الآخر ثم زكيت البينة فإن كان المال (١) بغير
الدنانير أخذها المدعى وإن كان الدراهم أخذها المدعى عليه وبطل حق الباقي (٢) صفات بيع
وإن لم تترك البينة وإن (٣) كان المال الثاني (٤) هو الدنانير رد ذلك على المدعى الصرف
عليه ولم يكن للمدعى حق . وإن كان المال الباقي الدراهم ردت على المدعى (٥)
الدنانير للمدعى عليه . وإن كانت المائة دينار وافرقة في يد المدعى عليه فأقام عليه رجل
البينة أنه اشتراها منه بعينها بألف درهم وأقام عليه رجل آخر البينة أنه اشتراها
منه بعينها بألف درهم . وخمسائة درهم والمدعى عليه يصح ذلك كله ولم
يضر قوا فإن التقاضى يأمر المدعين أن يدفعوا المالين جميعاً ويأمر المدعى عليه
أن يحضر مائة دينار أخرى قبل أن يضر (٦) فيدفع إلى كل واحد من المدعين مائة
دينار فإذا تقابضا قبض ذلك كله منهم التقاضى فإن زكيت البينتان جميعاً قضى
لكل واحد من المدعين بمائة دينار فدفعها إليه وأعطى المدعى عليه الدراهم
كلها . فإن زكيت إحدى البينتين ولم تترك الأخرى قضى للذي زكيت بيته بمائة
دينار ودفعها إليه ورد المائة دينار الأخرى عليه وودد درهم المدعى الذي لم
ترك بيته عليه فيكون هذا في ذلك بمنزلة الواحد الذي وصفت لك إذا لم
ترك بيته فيما هلك من المال وفيما بقي ، وكان الذي زكيت بيته هو الذي
أخذ الذي وصفت لك إذا زكيت بيته فيما وصفت لك من هلاك المال وغيره .
وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقياسه وهو كله قولنا .

وإذا اشترى الرجل من الرجل ديناراً بعشرين درهماً وتقاضاه

(١) لعله سقط « الذي » ح (٢) كذا وأعله « الثاني » ح (٣) كذا والظاهر « فإن » ح

(٤) كذا والظاهر « الباقي » ح (٥) هنا سقط لعله « وغرم المدعى » ح (٦) كذا

وكان الظاهر « يضر قوا » ح

وجد الذى قبض الدراهم درهما زائفا او تبهرجا الا انه قبضه بعدما اقترقا فانه يرده ويستبدله . فان وجد النصف على ما وصفت لك او اكثر من ذلك فان ابا حنيفة قال يرد ذلك ويكون شريكا في الدينار بحساب ما رد من الدراهم ، واما في قول ابي يوسف وقولنا فانه يرد ذلك ويستبدله وان وجدها كلها زيورا او تبهرجة ، فان وجد منها شيئا درهما او اكثر من ذلك ستوقا اورصا بعد ما اقترقا فانه يرد الذى وجد من ذلك ويكون شريكا في الدينار بحساب ما رد منها في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا ، ولا يشبه الستوق والرصاص الزائف والتبهرج اذا كانا فضة لانهما اذا كانا فضة فهما درهما الا ان فيها عيبا وقد استوفى حقه قبل القرقة فيردهما ويستبدل بغيرهما ، واذا كانا ستوقا اورصا فلا يمس ذلك بدرهم وكأنه قارقه قبل ان يعطيه ذلك فانتقض الصرف فيه فعليه ان يعطيه حصته من الدينار الذى قبض . وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا على ما وصفت لك .

وقال ابو يوسف اذا اشترى الرجل من الرجل دينارا بعشرين درهما وتقابضا فوجد فيها درهما زائفا او تبهرجا فوكل الذى قبض الدراهم رجلا ان يرده على الذى قبض الدينار ويقبض منه بدله وغاب الذى قبض الدراهم ثم ان الوكيل لم يرد الدرهم على الذى باع الدراهم قبل ان يقبض البديل انتقض البيع في الدرهم وكان الذى اشترى الدراهم شريكا للذى قبض الدينار بنصف عشر الدينار وهو حصصة الدرهم من عشرين درهما وان قبض الوكيل البديل قبل ان يعطى بائع الدراهم الدرهم امر برده (١) عليه ثم رد الدرهم عليه بعد ذلك جاز الرد وجاز البديل لأن البديل قبض قبل رد الدرهم فما اذا رد الدرهم قبل ان يقبض البديل فكأن الدرهم لم يقبض قط وكأن الذى ولى شراؤه فارق الذى باعه قبل ان يقبضه فانتقض البيع فيه .

الا ترى ان الذى ولى شراء الدرهم لو كان هو الذى رد الدرهم ثم

(١) كذا والمعنى « الدرهم الذى امر » ح

امر وكيله ان يقبض البذل ثم قام الذى ولى شراء الدرهم فذهب قبل ان يقبض الوكيل البذل انتقض البيع فى الدرهم المردود فكذلك اذا كان الوكيل هو الذى يلى الرد فكانت يده يد الذى وكله ، فاذا اراد الوكيل ان يستقر الرد حتى لا ينتقض فليقبض البذل قبل ان يرد الدرهم حتى يرد الدرهم وهو قابض للبذل فيجوز الرد ويجوز البذل . وهذا كله قول ابى يوسف وتولنا وهو قياس قول ابى حنيفة حتى ينتهى الى نصف الدراهم .

املئ فى الغصب

قال محمد بن الحسن اذا غصب الرجل دارا فآقر الغاصب انه غصبها اياه ارضا بيضاء ، بناها هذا البناء الذى فيها ، وقال المنصوب غصبها وهى مبنية بناء الغاصب هذا البناء ، ولا يئنه لها فاقول قول المنصوب وياخذها مبنية مع يمينه بالله على ما ادعى الغاصب من البناء . وكذلك الارض فيها النخل والشجر قال الغاصب غصبها ارضا بيضاء فمرمتها هذا النخل والشجر ، وقال المنصوب غصبها وهذا النخل والشجر فيها ، فاقول قول المنصوب مع يمينه على ما ادعى الغاصب . فان اقاما جميعا البيئتين فاقم الغاصب البيئتين ان البناء بناؤه هو الذى بناه واقام المنصوب البيئتين ان البناء بناؤه هو الذى بناه فالبيئتين بيئته الغاصب لانه المدعى للبناء ، ألا ترى انه اذا لم تكن بيئته كان المنصوب اولى بالبناء لان البناء فى يديه حين كانت الارض له وكذلك النخل والشجر فاذا اقاما جميعا البيئتين كانت البيئتين بيئته الغاصب فى ذلك .

ولو اختلف الغاصب والمنصوب فى متاع فى الدار مرفوع او آجر موضوع غير مبنى اولين كذلك ابواب او خشب موضوع فى الدار وفى الارض فقال الغاصب والدار والارض فى يد الغاصب الدار والارض لك وما فيها من المتاع وهذه الاشياء التى وصفت لك فهى لى ، وقال المنصوب ذلك كله لى مع الدار ولا يئنه بيئتها فالدار والارض للمنصوب وما كان فيها من شئ . بما وصفت لك فهو للغاصب لانه فى يديه ولانه بائن عن الدار وعن الارض فهو

لن في يده وهو الناصب .

في النصب
وان اقام جميعا البينة فالبينة بينة المنصوب لانه المدعى ولان هذه
الاشياء في يد الناصب فالبينة بينة المدعى لما . وهذا كله قول ابي حنيفة وابي
يوسف وتولنا .

الاختلاف
ولو ان وجلا في يده دار او ارض فقال لرجل اعمرني هذه الدار
والارض لا بنيا واسكنها واعمرس فيها ما بدا لي من التخل والشجر ففعلت
في العارية ذلك فمرستها تخلا وشجرا وبنيتها هذا البناء ، فقال المعير اعمرتك هذه الارض
والدار وفيها هذا البناء وهذا النرس فهما لي جميعا ، ولا بينة بينهما قال قول قول
المعير في ذلك كله ويأخذ الدار والارض وتخلها وشجرها مع يمينه بالله على
ما ادعى للمستعير من ذلك .

بينة المعير
وان اقام جميعا البينة فاقام المستعير البينة انه اعاره اياها وها ارضان
بيضا وان وأنه (١) احدث هذا فمما واقام المعير البينة انه اعاره الارض والدار
والبناء والتخل والشجر فيها فالبينة بينة المعير ولا بينة للمستعير معه لأن العارية
لا تكون عارية الا باقرار من المستعير بها فقد اقام المعير البينة ان المستعير اقر أنه
استعار الدارين اثنا والارض بتخلها وشجرها فهذا اقرار من المستعير بأن التخل
والشجر والبناء للمعير فلا قبل من المستعير البينة بعد اقراره بأن ذلك عارية في
يده من المعير فنصار القول قول المعير ان لم تكن له بينة والبينة بينته ان كانت بينة
وان لم تكن للمعير بينة وكانت للمستعير بينة على ما ادعى من البناء والنرس
بينة للمستعير فالبينة بينة ويؤمر بقلع بنائه وغرسه ، فان كان قلع النرس يضر الارض ضررا
فاحشا كان المعير باختيار ان شاء امره بقلع غرسه وان شاء اعطاه قيمة غرسه
ولم يكن للمستعير قلمه لأن ذلك يضر بارض المعير والقيمة عليه يوم يريد قلمه .

لاجارة
وكذلك ان اقر الذي في يده الدار والارض ان هذا الرجل اجرها
ايام ثم ادعى البناء والنرس على ما وصفت لك فالاجارة والعارية سواء والقول
في ذلك قول المؤجر ، فان اقام المستأجر البينة اخذ بيئته فان اقام جميعا البينة
سواء

بعد بيعة (١) المؤجر فكان القول قوله والبيعة بينته .

ولو كان في الدار والأرض متاع موضوع أولين أو أجزأ غير مبنى
فاختلفا فيه فالمستعير والمستأجر أحق به وهو له مع يمينه بالله على ما ادعى المبرر
والمؤجر . فإن اتاما جميعا البيعة فالبيعة بينة المبرر والمؤجر لأنه المدعى لذلك .

فكذلك لو باع رجل رجلا أرضا على أن البائع بالخيار سنة أو أكثر الخيار سنة
من ذلك ثم أراد البائع قبض البيع فاختلغا في بناء الأرض أو غرس أو غفل
أو شجر على ما وصفت لك كان القول قول البائع مع يمينه على ما ادعى المشتري ،
فإن اتاما جميعا البيعة فالبيعة بينة البائع لأنه قد أقام البيعة أن المشتري قد اشترى
منه البناء والغرس مع الأرض فالبيعة بينته لأن هذا إقرار من المشتري أنه
قد اشترى ذلك مع الأرض ولا تقبل منه البيعة أن ذلك له ، فإن كان الذي
أقام البيعة هو المشتري وحده فابناء والغرس له ويؤمر بقطع ذلك ويغرم
ما قصص الأرض ذلك لأنه غرس وبني بغير أمر البائع فهو ضامن للنقصان ، فإن
كان قطع ذلك يضر بالأرض ضررا فاحشا كان للبائع أن يمنعه من قطع ذلك
ويعطيه قيمته يوم يرد قطعه مقلوعا . وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقياسه
وهو كله قولنا .

ولو أن رجلا باع أرضا يبيعها فاسدا وقبضها منه المشتري فكشكت في يده
حينما فابيع فاسد ، الذي كان بينهما عما يملك به المشتري الأرض أن باعها جازيعة
وأن وهبها جازت هيته ، وحضر (٢) البائع لياخذ أرضه ويتقضى البيع في ذلك فإذا
في الأرض بناء وغرس فاختلغا فيها اتقال المشتري أخدمت ذلك بعد ما اشترى
منك الأرض وقال البائع بعتك الأرض وفيه (٣) هذا الغرس والبناء ولا بيعة
بينهما فالقول قول المشتري مع يمينه بالله على ما ادعى البائع فإن حلف على ذلك
فإن قول أبي حنيفة أن لاسبيل للبائع على قبض البيع بعد غرس المشتري وبناءه
لأنه كان بعد ذلك استهلاكاً في البيع الفاسد فيغرم المشتري للبائع قيمة الأرض
يوم قبضها منه وسلمها للمشتري ، وإما في قول أبي يوسف وقولنا فإنه يقول

(١) كذا ولعله أخذ ببيعة « ح (٢) كذا والظاهر « فلو حضر » ح (٣) كذا .

لا يكون بناء للمشتري وغرسه استهلاكاً كاملاً اشترى في البيع الفاسد ولكن المشتري يقلع ذلك كله ويرد الأرض على البائع ويحرم البائع ما قصصها قلعه ، وإن كان قلع ذلك يضر بالأرض ضرراً فاحشاً كان البائع أن يأخذ الأرض بغيرها وبنائها ويضمن للمشتري البناء والفرس يوم يقضى بذلك التقاضى مقبوعاً .

فإن أقيم ما جمعا البيعة على ما ادعى فالبيعة بينة البائع لأنه قد أقام البيعة أنه قد باع البناء والفرس مع ما باع فهذا امرار من المشتري لأن (١) الفرس والبناء اللذين دخلتا في البيع للبائع فالبائع أن يأخذها مع الأرض .

وقياس البيع الفاسد في هذه الهبة ألا ترى أن رجلاً لو وهب لرجل اجنبي أرضاً قبضها الموهوبة له كان للواهب أن يرجع فيها وكان ذلك حقاً له لازماً للموهوبة له .

فإن حضر ليرجع في هبته بعد حين فاختلفا في بناء في الأرض وغرس قول فقال الموهوب له أحدثت ذلك بعد الهبة ، وقال الواهب وهبتها له وفيها البناء الموهوب له والفرس ، فأقول قول الموهوب له مع يمينه بأه على ما ادعى الواهب فإن حلف على ذلك لم يكن للواهب أن يرجع في هبته لما أحدث الموهوب له من البناء والفرس ، فإن أقيم جميعاً البيعة على ما ادعى من ذلك وأقام (٢) الموهوب له البيعة أنه أحدث ذلك بعد الهبة ، وأقام الواهب البيعة أنه وهب الأرض وفيها ذلك البناء والفرس فالبيعة بينة الواهب وله أن يرجع في أرضه وغرسه وبنائه لأن الواهب أقام البيعة أنه وهب الفرس والبناء وقد أقام البيعة على أن الموهوب له قال إن البناء والفرس والدار كانوا (٣) للواهب حين دخل فيها وهب له .

وكذلك البيع الفاسد قد ملكه المشتري كما ملك الهبة ألا ترى أن البائع أن ينقض البيع كما له أن يرجع في هبته وينقضها فإذا اختلفا في البيع الفاسد في البناء والفرس كانا في اختلافهما في ذلك بمنزلة ما اختلفا فيه من ذلك في الهبة .

(١) كذا والظاهر « بأن » - ح (٢) كذا والظاهر « فأقام » - ح (٣) كذا .

وهذا كله قول إبي حنيفة وإبي يوسف وهو كله قولنا .

وإذا غصب الرجل الرجل عبدًا مات قتال الناصب غصبك العبد ثم رددته عليك مات في يدك وقال المنصوب بل مات في يدك قبل أن ترده على ولاينة بينهما فالقول قول للمنصوب مع يمينه بأقله على ما ادعى الناصب فإن حلف أخذ القيمة من الناصب وإن لم يحلف فلا قيمة له .

فإن أقام جميعا البينة على ما ادعى فأقام المنصوب البينة أنه مات في يدى الناصب وأقام الناصب البينة أنه مات في يدى للمنصوب فألبينة بينة الناصب لأنه إن أقر بالغصب وإنما يضمن العبد بالغصب لا يضمنه بالموت ألا ترى أنه لو زاد في يده ثم مات في يده لم يضمن إلا قيمته يوم غصبه ولم يضمن زيادته فأما يضمن القيمة يوم غصب فأذا أقام البينة أنه رده على المنصوب مات في يده فقد أقام البينة على البراءة من الغصب وأقام المنصوب البينة أنه على الضمان على حاله فألبينة بينة الذى يدعى البراءة من الضمان اللازم .

فإن أقام جميعا البينة فأقام الناصب البينة إن المنصوب قتل العبد في يده فبرئ من ضمان الناصب بقتل المنصوب إياه وأقام المنصوب البينة أن قتل العبد الناصب الذى قتله فألبينة بينة المنصوب فإن كان أقام البينة أنه قتله عمدا فهو المنصوب بالخيار إن شاء ضمنه قيمته بالغصب وبطل القود وإن شاء قتله بعبده وبطل ضمان الناصب .

فإن كان أقام البينة أنه قتله خطأ فالمنصوب بالخيار إن شاء ضمن الناصب قيمته يوم غصبه إياه حالة في ماله وإن شاء ضمن عاقبته قيمته يوم قتله زائداً كان أو غير زائد في ثلاث سنين في كل سنة الثالث ، ولا يشبه إقامتهما البينة على القتل الوجه الأول الذى وصفت لك لأن المنصوب حين أقام البينة على أن الناصب قتله فقد أقام البينة على جناية مستقبله وعمان مستقبل يعبر له دون الغصب فلذلك كانت البينة بينته فأما الموت فإن الناصب لا يضمن له شيئا فلذلك كانت البينة بينة الناصب .

ولو أقام جميعا البينة فأقام الناصب البينة انه رده على المنصوب وقبضه
البراءة من مته وقتله المنصوب بعد ما قبضه ، وأقام المنصوب البينة ان الناصب قتله
فهما ان الناصب وهو في يدي الناصب قبل ان يرد عليه فاليانة بينة الناصب في البراءة من فحمان
النصيب باقامته البينة على الرد فقد برئ من فحمان النصيب فليس للنصوب ان
يأخذه بفحمان النصيب ، والبينة بينة المنصوب في القتل ، فان كان اقام عليه البينة
بالقتل همد كان له ان يقتل الناصب بعبده لاشيء له غير ذلك ، وان كان اقام
البينة عليه انه قتله خطأ كان له ان يأخذ من عاقلة الناصب قيمة العبد في ثلاث
سنين لاشيء له غير ذلك وهذا كله قول ابى يوسف وقولنا وهو قياس قول
ابى حنيفة

املى في الطلاق

قال محمد بن الحسن قال ابو حنيفة اذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها
انت طالق وطالق فطالق ان دخلت الدار لم يقع عليها شيء من الطلاق حتى تدخل
الدار فاذا دخلت الدار طلقت ثلاثا جميعا معا ، وكذلك ان كان دخل بها
ولو كان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق وطالق فدخلت الدار فدخلت
الدار فان كان دخل بها طلقت ثلاثا ايضا وان لم يكن دخل بها طلقت واحدة
حين دخلت الدار وبطلت الباتيتان ولم يقع عليها منها شيء وانما التي تقع عليها في
قوله التطليقة الاولى التي تطلق (١) بها اولى مرة ولا يقع عليها الباتيتان وهذا كله قول
ابى يوسف وقولنا الا في خصلة واحدة اذا قال لها ان دخلت الدار فانت طالق
فطالق وطالق ولم يدخل بها فدخلت الدار طلقت ثلاثا ولا تصل له حتى تنكح
زوجا غيره وتقدم الطلاق وتأخيره في هذا سواء في قول ابى يوسف وقولنا
لأن الطلاق يقع جميعا معا بدخول الدار .

ولو قال لها انت طالق وانت طالق وانت طالق ان دخلت الدار او تقدم
الدخول واخر الطلاق وقد دخل بها او لم يدخل بها فهذا الوجه الاول
سواء في جميع ما وصفت لك مما اجتمع عليه واقرنا فيه . وكذلك لو قال انت طالق

وطالق فطالق ان دخلت الدار، او قدم الدخول، واثر الطلاق فهذا ايضا والوجه الخلاف الاول سواء نيا اجتماعا عليه واقترافيه .

واذا قال انت طالق ثم انت طالق ثم انت طالق ان دخلت الدار فان ابا حنيفة قال في ذلك هذا كلام مقطوع فان كان لم يدخل بها طلقت التولية الاولى حين نطق بها وبطلت البائتان فلم تعد بدخول دار ولا غيره، وان كان دخل بها وقعت عليها تطليقتان حين نطق بالطلاق - الاولى والثانية (١) فان دخلت الدار وهي في العدة وقعت عليها التولية الثالثة (٢) ولا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره وان قدم الدخول قال لما ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق فان ابا حنيفة قال في ذلك ان لم يكن دخل بها طلقت التولية الثانية حين نطق بها وبطلت التولية الثالثة فلا تقع عليها ابدا لانه نطق بها بعد ما بانت منه بالتولية الثانية، فان تزوجها يوما من دهره فدخلت الدار ولم تكن دخلتها قبل ذلك منذ بانت منه طلقت التولية الاولى بدخولها (٣) الدار لانه حلف بها عليها وهي امرأته وانما بانت بعدها فلذلك وقع عليها بدخول الدار .

وان كان دخل بالمرأة قبل ان يحلف بهذا الطلاق فان كان قدم الطلاق قبل الدخول طلقت تطليقتين الاولى والثانية حين نطق بها فان دخلت الدار وهي في العدة وقعت عليها التولية الثالثة .

وان كان بدأ بدخول الدار ثم نفي بالطلاق وقد دخل بها وقعت عليها التولية الثانية والثالثة حين نطق بها فان دخلت الدار وهي في العدة وقعت عليها التولية الثالثة (٤) وهو قول ابي حنيفة لانه كان يرى قوله انت طالق ثم طالق كلاما مقطوعا لا يتصله ثم كما يصله الواو والفاء . واما قول ابي يوسف وقولنا ثم تصل الكلام كما يصله الواو والفاء فاذا قال الرجل لامرأته انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار، او قدم الدخول قال لما ان دخلت الدار فانت طالق ثم

(١) في الاصل « الاول والثانية » كذا - ح (٢) في الاصل « الثانية » كذا - ح

(٣) في الاصل « وحقها » كذا - ح (٤) هي ثالثة بالنظر الى الوقوع وان

كانت بالنظر الى تلفظه بالطلاق هي الاولى - ح .

طالق ثم طالق لم يقع عليها شيء من الطلاق حتى تدخل الدار، وهذا قول أبي يوسف وقولنا، فإن دخلت الدار ولم يكن دخل بها طلقت واحدة لم تطلق غيرها وإن كان الكلام موصولا لأنه وإن كان موصولا قائما يقع بمضه بعد بعض لأن قوله ثم إنما هو بمنزلة قوله بعد ألا ترى أنه لو قال أنت طالق تطليقة ثم بعدها تطليقة ثم بعدها تطليقة إن دخلت الدار، أو قدم (بمدها تطليقة) (١) الدخول وأنكر الطلاق كان الكلام موصولا ولم يقع من الطلاق شيء حتى تدخل الدار فإن دخلت الدار ولم يكن زوجها دخل بها لم يقع عليها من الطلاق إلا تطليقة واحدة لأنهن ومن عليها كما تطلق بين واحدة قبل واحدة فبانت بالاولى قبل أن تقع الثانية والثالثة ولا عدة عليها فطلعت الثانية والثالثة لأنهما وقتا على غير زوجته . فإن كان الزوج دخل بها والمسئلة على حالها لم يقع عليها من الطلاق شيء حتى تدخل الدار فإذا دخلت الدار وقد قدم الدخول أو أخره في يمينه وقعت عليها ثلاث تطليقات يتبع بعضها (٢) بعضها لأنها في عدة الطلاق يقع عليها وإن كان مفترقا ولا تشبه الدخول بها في هذا الوجه التي لم يدخل بها .

وكذلك إذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها أو قد دخل بها أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق إن دخلت الدار أو قدم الدخول وأنكر (٣) الطلاق فهو على ما وصفت لك من قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا في المسئلة التي قبلها فيما افترقا فيه . من قطع الكلام وغيره .

وقال أبو حنيفة إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق طالق طالق إن دخلت الدار أو بدأ بالدخول وأنكر الطلاق أو قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق إن دخلت الدار أو قدم الدخول وأنكر (٤) الطلاق فذلك كله سواء فإن كان دخل بها وقد قدم الطلاق وقعت عليها التطليقتان الأولىان حين نطق بها فإن دخلت الدار وهي في العدة وقعت عليها التطليقة الثالثة وإن كان قدم الدخول وأنكر الطلاق وقعت عليها التطليقة الثانية والثالثة حين نطق بها فإن دخلت الدار

(١) كذا أوله مكرراً - ح (٢) الاصل « بعضهم » (٣) الاصل « أو أنكر »

وهي في العدة وقعت التطليقة الاولى ايضا فان كان لم يدخل بها وقد قدم الطلاق وقعت عليها التطليقة الاولى حين نطق بها وبطلت التطليقتان الباقيتان ثم تقعا عليها ابدا ، ولو كان قدم الدخول وانحر الطلاق وقعت عليها التطليقة الثانية حين نطق بها ولم تقع عليها التطليقة الثالثة ابدا ، فان تزوجها قبل ان تدخل الدار فدخلت الدار وهي في ملكه وقعت عليها التطليقة الاولى لانها حلفت بها عليها وهي في ملكه فلا تبطل لا بدخول الدار قبل ان يتزوجها. وهذا ايضا قول ابي يوسف وقولنا لا افتراق بيننا فيه .

وقال ابو حنيفة اذا قال الرجل لامرأة لم يتزوجها انت طالق وطالقي وطالقي ان تزوجتك . او قال لها انت طالقي فانت (١) طالقي فانت (٢) طالقي ان تزوجتك او قال لها انت طالقي فطالقي ان تزوجتك او قال لها انت طالقي فانت طالقي فانت طالقي ان تزوجتك فهذا كله سواء ، فان تزوجها طلقت ثلاثا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، وهو قول ابي يوسف وقولنا . وان كان قدم الحلف بالترجيح قبل ان يذكر الطلاق ثم ذكر الطلاق بعد ذلك فقال ان تزوجتك فانت طالقي وطالقي وطالقي او تكلم بالطلاق على وجه من هذه الوجوه التي وصفت لك الا انه أحر الطلاق فان ابا حنيفة قال في ذلك نعم (٣) عليها تطليقة واحدة في كل وجه من هذه الوجوه وتبطل التطليقتان فلا تقعا ابدا . الثانية والثالثة .

واما في قول ابي يوسف وقولنا ان قدم الترجيح او انحره او قدم الطلاق او انحره فزوجها في وجه من هذه الوجوه فهي طالقي ثلاثا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره .

وقال ابو حنيفة ان كان قال انت طالقي ثم طالقي ثم طالقي ان تزوجتك او قال لها انت طالقي ثم انت طالقي ثم انت طالقي ان تزوجتك . بطلت الاولى والثانية فلم تقعا عليها ابدا وقعت عليها الثالثة ان تزوجها كما قال ، وان قدم المنطق

(١) كذا في الاصل والظاهر « وانت » كما يدل عليه ما يأتي تأمل - رح

(٢) كذا في الاصل والظاهر « تقع » ح

بالتزويج وأخر الطلاق بطلت الثانية والثالثة لم تقم عليها ابداً ووقعت عليها
الاولى حين تزوجها الا انه (١) كان يرى هذا الكلام مقطوعاً لا يتصله ثم .

حروف

واما في قولنا وهو قول ابى يوسف فم تعلل الكلام كما يتصله الواو
والقاء فان قدم الطلاق وانرا المنطق بالتزويج لم يقع عليها شيء من الطلاق

الاتصال

(ولم منه شيء - -) حتى يزوجهها فاذا تزوجهها وقعت عليها التطليقة الاولى ، فان
قدم المنطق بالتزويج وانرا الطلاق لم يبطل (٢) من الطلاق شيء ايضا وبطلت

التطليقتان الباقيتان ايضا فلم تقم ابداً .

وقال ابو حنيفة اذا قال لما انت طالق طالق (طالق - -) ان تزوجتك

ان قدم المنطق بالتزويج (٥) وانرا الطلاق فذلك كله سواء فان قدم الطلاق ثم
تزوجهها وقعت عليها التطليقة الآخرة حين تزوجهها وبطلت الاولى والثانية فم

تقما عليها ابداً وان كان قدم المنطق بالتزويج وانرا الطلاق ثم تزوجهها وقعت
عليها التطليقة الاولى حين تزوجهها وبطلت الثانية والثالثة فلم تقم عليها ابداً . وهذا

كله قول ابى يوسف وقولنا .

املى فى الطلاق

قال محمد بن الحسن قال ابو حنيفة اذا تزوج الرجل المرأة فلم يدخل
بها حتى قال لما انت طالق وانت طالق وانت طالق فهى طالق التطليقة الاولى

وبالباقيتان باطل وكذلك لو قال لما انت طالق وطالق وطالق وكذلك لو قال انت
طالق انت طالق انت طالق وكذلك لو قال لما انت طالق فانت طالق فانت طالق

فهذا كله سواء وكانت طالقاً واحدة باننا لانه حين تكلم بالاولى وقعت عليها
فابانتها فوقعت الثانية والثالثة على غير اسرارته فلم تقم عليها وهذا كله قول ابى

يوسف وقولنا .

واخبرنا غير واحد منهم ابو يوسف عن مطرف بن طريف عن الحكم

(١) كذا الظاهر لانه ح (٢) كذا ولعله مكرر (٣) كذا والظاهر «لم يقع»

- ح (٤) سقطت من الاصل والسياق يقتضيها - ح (٥) فى الاصل «والتزويج»

ابن

كدا - ح .

ابن عتيبة قال سأله عن الرجل يقول لامرأته ولم يدخل بها انت طالق انت
طالق انت طالق قال تطلق واحدة وتبين بها ، قال قلت له عن هذا ؟ فقال عن
امر بن الخطاب وعن علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم .
قال محمد فبهذا أنا أخذ

وقال ابو حنيفة اذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها انت طالق
ثلاثا فهي طالق ثلاثا كما قال ولا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره .

وكذلك لو قال انت طالق اثنتين كانت طالقا اثنتين كما قال لأنه
قد جمع الطلاق في هذا الوجه فلم يقع بعضه قبل بعض فلما جمعه وقع جميعا معا
واما الوجه الأول فانه فرق فيه فرقة الأول قبل الثاني فيطلق الثاني وإنه
اخبرنا سفيان (١) بن ابي عبد الله قال سمعت انس بن مالك وسأله رجل
عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل يدخل بها فقال يقمن عليها جميعا ولو ادركه عمر
اوجع رأسه .

قال محمد فبهذا أنا أخذ وقد إساء حين فعل ذلك لان طلاق سنة التي لم
يدخل بها واحدة ولا ينبغي ان يطلقها الا واحدة فان جمع مع واحدة غيرها وقع
ذلك كله ، وهذا كله قول ابي يوسف وتولنا وهو قول ابي حنيفة ايضا .

(١) كذا في الاصل وهذا الاثر في مصنف ابن ابي شيبة باب الرجل يتزوج
المرأة ثم يطلقها وفيه « شقيق بن ابي عبد الله » وشقيق بن ابي عبد الله من رجال
التهذيب وهو الكوفي مولى آل الحضرمي يروي عن انس وغيره وعنه سفيان
الثوري وغيره فانه علم

ثم راجعنا نسخة مولانا ابي الوفاء فوجدناه قد كتب بها مشها ما نقله « راجعت
كتب الامام محمد الآثار واجهة والموطأ فلم أجده فيه هذا الاثر وانرجه الامام
الطحاوي في باب الرجل يطلق امرأته ثلاثا معامن شرح معاني الآثار من
طريق ابي عوانة عن شقيق عن انس ... وايضا من طريق سفيان ثني شقيق
عن انس ... لعنه تحريف شقيق او هو اخبرنا سفيان عن ابن ابي عبد الله »

مع الأيلاء
والظهار

وإذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها والله لا أقربك أبداً وانت
على كظهرى وانت طالق طلقت واحدة بقول انت طالق وبانت بها فان
تزوجها يوماً من دهره كان مؤيلاً مظاهراً لا يبنى له ان يقربها حتى يكفر
كفارة الظهار وان تركها لا يقربها حتى تمضي اربعة اشهر بانت بتطبيقه الايلاء
فان تزوجها بعد ذلك كان مظاهراً مؤيلاً على ما وصفت لك فان لم يقربها حتى
تمضي اربعة اشهر بانت بتطبيقه كالمدة ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره (١) فدخل بها ثم
طلقها او مات عنها وانقضت عدتها فتزوجها الاول بعد ذلك كانت عنده على
ثلاث تطليقات وكان مظاهراً لا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار فاما الايلاء
فقد بطل عنه لان طلاق الملك الذى كان فيه الايلاء ذهب كله فان تركها اربعة
لا يقربها لم تبين بالايلاء وان كفر كفارة الظهار ثم قربها بعد ذلك او قربها
قبل ان يؤدي كفارة الظهار كان عليه حين قربها ان يكفر عن يمينه بقوله
والله لا اقربك أبداً لان الايلاء وان كان قد بطل عنه نصار لا يقع على امرأته
طلاق فهو حائل على حاله فان قربها كفر يمينه الا ترى ان رجلاً لو قال لامرأة
لا يملكها والله لا اقربك أبداً ثم تزوجها لم يكن مؤيلاً ان مضت اربعة اشهر
لا يقربها فيها لم تبين بالايلاء فان قربها كفر يمينه وكذلك الذى وصفت لك
ناذهب طلاق ذلك الملك الذى كان فيه الايلاء كله صار حالفاً غير مؤل فان
قربها كفر يمينه وان تركها لا يقربها لم تبين بالايلاء. وهذا كله قول ابي حنيفة
وابى يوسف وتولنا .

ولو أن (٢) رجلاً تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى قال لها انت طالق
وانت على كظهرى والله لا اقربك أبداً كانت طالقاً بقوله انت طالق ولم يكن
مظاهراً ولا مؤيلاً بها لأنه بدأ بالطلاق فبانت به بقاء الظهار والايلاء بعد ذلك
وليست له بامرأة فبطل الايلاء والظهار فان تزوجها يوماً من دهره لم يكن
مظاهراً ولا مؤيلاً وان قربها كفر يمينه بقوله والله لا اقربك أبداً

(١) هنا سقط لعله « فان نكحت زوجاً غيره » ح (٢) في الاصل « ولو قال

ولم (١) يكن قال لما على ما وصفت لك ولست كما قال انت على كظهر امى
وانت طالق وواه لا اقربك ابدا بانت (٢) بالطلاق وكان مظاهرا ولم يكن
مؤليا فان تزوجها كان مظاهرا ولا ينبغي له ان يقربها حتى يكفر كفارة الظهار
واما الايلاء فباطل لا يقع عليها به طلاق الا انه ان قربها كفر يمينه

ولو لم يكن قال ذلك كما وصفت لك ولست كما قال واه لا اقربك ابدا
وانت طالق وانت على كظهر امى بطل الظهار فلم يكن مظاهرا وكان مؤليا
قبل الطلاق وبانت بالطلاق فان تزوجها يوما من دهره كان مؤليا ولا بأس بأن يقربها
ويكفر يمينه لانه غير مظاهر فان تركها اربعة اشهر لا يقربها بانت بالايلاء لانه
تكلم بالايلاء قبل الطلاق فوجب الايلاء وتكلم بالظهار بعد الطلاق فبانت
بالطلاق قبل ان ياتي بالظهار وانما وقع الظهار على غير وجه (٣)

ولو كان قال لما ولم يدخل بها انت طالق واه (٤) لا اقربك ابدا وانت على
كظهر امى ان دخلت الدار كان ذلك كله كلاما موصولا ولم يكن مؤليا ولا
مظاهرا ولا مطلقا حتى تدخل الدار فاذا دخلت الدار كان مطلقا مظاهرا
مؤليا وقد بانت بالطلاق فان تزوجها يوما من دهره كان مظاهرا مؤليا وكان
الامر بها على ما وصفت لك. وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا

ولو كان قال لما ان دخلت الدار فانت طالق وواه لا اقربك ابدا
وانت على كظهر امى لم يكن مطلقا ولا مؤليا ولا مظاهرا حتى تدخل الدار
فاذا دخلت الدار فان ابا حنيفة قال في ذلك تبين بتولية ولا يكون مؤليا ولا
مظاهرا لانه بدأ في يمينه بالطلاق فوقع حين دخلت الدار قبل الايلاء بطل
الايلاء والظهار لانها وقع على غير امراته

واما في قول ابى يوسف وقولنا فهو مؤل مظاهر مطلق وقد بانت
بالطلاق فان تزوجها يوما من دهره كان مظاهرا مؤليا لا يقربها حتى يكفر
كفارة الظهار والامر في ذلك على ما وصفت لك

(١) الظاهر «ولو لم» ح (٢) الاصل «وبانت» كذا- ح (٣) الظاهر «زوجته»
ح (٤) كذا والظاهر «وواه» ح

فان كان انحرالطلاق وبدأ بالنظهار والا بلاء فقال ان دخلت الدار
فانت على كظهر امي وواقه لا اقربك وانت طالق فدخلت الدار فقول ابي حنيفة
في هذا مثل قولنا قد بانت بالطلاق وهو مؤل مظاهر ، ان تزوجها يوما من
دهره كان مظاهرا مؤليا

ولو كان قال لما ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت
على كظهر امي ان دخلت الدار فواقه (١) لا اقربك فدخلت الدار كان مطلقا
مؤليا مظاهرا وقد بانت بالطلاق. فان تزوجها يوما من دهره كان مظاهرا
مؤليا على ما وصفت لك وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا .

ولو لول المرأة لا يملكها ان تزوجتك فانت على كظهر امي وواقه
لا اقربك وانت طالق فتزوجها كان مطلقا مؤليا مظاهرا وقد بانت بتطبيقه فان
تزوجها يوما من دهره كان مؤليا مظاهرا كما وصفت لك .

فان قال لما انت طالق وواقه لا اقربك وانت على كظهر امي انت
تزوجتك ثم تزوجها كان مؤليا مظاهرا مطلقا وكان هذا والاول سواء ،
وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا .

ولو كان قال لما ان تزوجتك فانت طالق وانت على كظهر امي وواقه
لا اقربك ثم تزوجها فان ابا حنيفة قال في ذلك يقع الطلاق عليها فتبين به ولا يكون
مؤليا ولا مظاهرا لأنه بدأ بالطلاق في منطقته قبل الالباء وانظهار فوق كما
طلان الالباء قال فبطل الالباء والنظهار ، فان تزوجها يوما من دهره لم يكن مؤليا
والنظهار ولا مظاهرا ، وان قربها كفر يمينه بقوله والله لا اقربك .

واما في قول ابي يوسف وقولنا فهو مطلق مؤل مظاهر وقد بانت
بالطلاق فان تزوجها يوما من دهره كان مؤليا مظاهرا على ما وصفت لك .

اخبرنا مالك بن انس عن سعيد (١) بن عمرو بن سليم الزدقي عن القاسم

(١) الاصل « فواقه » (٢) كذا في الموطأ للمؤلف وسعيد هذا له ترجمة في
تاريخ البخاري ونسجيل المنفعة وغيرها . ووقع في الاصل « سعد » ح

ابن محمد بن ابي بكر الصديق قال جاء رجل الى عمر بن الخطاب فقال انى قلت ان تروجت ثلاثة نهى على كظهر ابي ، فقال له عمر بن الخطاب ان تروجتها فلا تقربها .

قال محمد قال القاسم بن محمد فكذلك الطلاق عندى اذا قال ان تروجتها نهى طالق نهى طالق اذا تروجها (١) وكذلك بلغنا فى الطلاق عن عبدالله بن مسعود وعن سالم بن عبدالله بن عمرو عن مكحول وعن الزهري ابن شهاب وعن زيد بن اسلم وعن ابراهيم النخعي وعن عامر الشعبي وهو قول ابي حنيفة و ابي يوسف وتولنا .

املئ فى الكفالة والحوالة

قال محمد بن الحسن اخبرنا اسمعيل بن عياض قال اخبرنا شريح بن مسلم الخولاني قال سمعت ابا امامة الباهلي يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم .
قال محمد وبهذا كله تأخذ من استعار عارية فعليه اذا واهالا ان تضع عنده وان ضاعت عنده فلا ضمان عليه ، وكذلك المنحة مردودة على صاحبها والمنحة الذى يعطى الرجل الشاة او الناقة او البقرة يحلبها ويشرب لبنها فاذا بدا لصاحبها ان يأخذها اخذها فهذه وما اشبهها من المنحة فعلى الذى اخذها ردها مادامت تأتية بعينها فان ضاعت عنده او قصص فلا ضمان عليه فيها ، وللدين مقضى مضمون ولا يد من ادائه ، والزعيم غارم والزعيم الكفيل وكذلك قال الله عز وجل فى كتابه (واثابه زعيم) يعنى ضمين .

واذا قال الرجل للرجل وله على الرجل الحق دعه فاذا ضامن لك والدين مقضى ما عليه او كفيل بذلك او قبيل بذلك او زعيم بذلك او هو على او هو لك عندى فهذا كله ضمان جائز ، وكذلك لو قال هو لك قبلى ، ولا يبرأ الذى عليه الاصل من المال فى شيء من هذه الوجوه ولكن لصاحب المال ان يأخذ بما له

أيهما شاء فان اخذ الذي عليه الأصل لم يرجع على الضامن بقليل ولا كثير ،
وان اخذ ذلك الضامن فان (١) كان الذي عليه الأصل امر الضامن رجع الذي
ضمن على الذي عليه الأصل بما ادعى عنه ، وان كان الضامن ضمن عنه بغير امره فأدى
شيئا لم يرجع به على الذي عليه الأصل ، وان كانا لم يؤديا شيئا حتى وهب الذي له
المال المال لاحدهما فهذا واداء المال سواء ان وهبه للذي عليه الأصل لم يرجع على
الضمنين بقليل ولا كثير فان وهبه للذي ضمن فان كان ضمن بأمر الذي عليه الأصل
رجع بما وهب له على الذي عليه الأصل وان كان ضمن عنه بغير أمره لم يرجع
عليه بقليل ولا كثير وبرأ جميعا من المال الذي كان عليهما ، وكذلك لو لم يوهب
المال لواحد منهما ولكن الذي له المال مات وورثه احدهما فان الوارث كان
الذي عليه الأصل برأ جميعا من المال ولم يرجع واحد منها على صاحبه بشيء .
فان كان الوارث الذي ضمن المال فان كان ضمنه بغير امره لم يرجع عليه بقليل
ولا كثير وبرأ جميعا من المال وان كان ورثه معه وارث آخر فبرأ جميعا
المال تصفين كان للوارث معه ان يرجع ينصف المال على ايها شاء وليس للذي
ضمن المال على الذي كان عليه الأصل قليل ولا كثير لانه ضمن ذلك بغير امره فلما
صار له صار كأنه اداه فلا يرجع على احد وقد برئ منه الذي عليه الأصل ، ولو لم
يكن الذي له المال مات ولكنه أبرأ احدهما من المال قال له قد أبرأتك من المال
فان كان الذي قال له ذلك الذي عليه الأصل قد برأ جميعا ولا يرجع واحد منها
على صاحبه بشيء . وان كان الذي قال له قد أبرأتك من المال الذي ضمنه كان
الضمنين ضامة بريئة من المال وكان الذي (٢) له المال ان يرجع على الذي عليه
الأصل بما له كله لأنه حين أبرأ الضمين فلم يأخذ منه شيئا ولم يهب له شيئا فيكون
له المال الا أبرأه على غير هذه فماله على الذي عليه الأصل على حاله ، وسواء
في هذا ان كان الذي ضمن بأمر الذي عليه الأصل او بغير امره .

ولو كان الذي له المال لم يقل قد أبرأتك من المال ولكنه قال

(١) الأصل « وان » - ح (٢) كذا - والظاهر « للذي » - ح .

لأحدهما قد برئت الى من المال فهذا امرار منه بقبض المال وان كان قال ذلك
للذي عليه الأصل برآءا جميعا وان كان قال ذلك الذي ضمن رجح (١) عنه بامره الزعيم غارم
وان كان ضمن عنه بغير امره لم يرجع على الذي عليه الأصل بقليل ولا كثير وبرآءا
جميعا من حيال الذي له المال وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا .

وكذلك لو كتب لأحدهما برآءة كان هذا بمنزلة قوله برئت الى من جميع
المال في جميع ما وصفت لك وقال أبو يوسف اذا قال لأحدهما قد برئت من
المال فهذا بمنزلة قوله قد برئت الى من المال في جميع ما وصفت لك ، وأما في
قولنا فهو بمنزلة قوله قد أبرأتك من المال في جميع ما وصفت لك .

واذا كان للرجل على الرجل ألف درهم فاحال بها على آخر قال له
المحال عليه قد احتلت بها على ورضى بذلك الذي له المال ولم يرد على هذا شيئا
ولم يذكر إبراءه لصاحب الأصل ولا غير ذلك فهذا ضمان جائز وصاحب الأصل
يرى والضمان على الذي ضمن واحتيل عليه ولا يؤخذ صاحب الأصل بقليل ولا
كثير حتى يتوى ما على المحال عليه والتوى عند أبي حنيفة ان يموت المحال عليه
ولا يدع ما لا يرجع المحال على الذي كان عليه الأصل بما له ولا يرى أبو حنيفة
توى غير ذلك لأنه كان لا يرى الشفليس شيئا وأما في قول أبي يوسف وقولنا
فالتوى على وجهين أحدهما ما قال أبو حنيفة والأخر أن يفسد المحال عليه ولا
يكون له مال قال فيرجع الى اتقاضى فلا يقدوله على شيء بقبضه غرماءه قبضه
وبقضى بتفليسهِ ويخرجه من الحيس فإذا قضى بذلك فهذا توى

فان كان احتال عليه أحد بما له رجح المحال بما له على الذي كان عليه الأصل
وخصلة أخرى توى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا ان جحد
المحال عليه او يكون احتيل عليه بقليل او كثير ولم يكن للمحال عليه بيتة واستعمله
اتقاضى لخالف فهذا توى وورد اتقاضى المحال على الذي عليه الأصل بما له ، وان
كان المحال عليه حيا موسرا مقرا بذلك فلا شيء على الذي عليه الأصل .

وكذلك لو كان المحال عليه قال لصاحب المال أنصت لك المال على ان

يرى الذى عليه الأصل تفعل ذلك كان بمنزلة الحوالة .

لفاظ الكفالة وكذلك لو قال إنه به كفى أو ضمن أو قبيل أو زعيم أو هو لك أو هو لك قبل أو هو لك إلى أو هو لك عندي أو أيا لك به على أن الذى عليه الأصل يرى برضى ذلك الذى له المال فهذا كله بمنزلة الحوالة في جميع ما وصفت لك ، فإن أدى المال الضمين للمحال عليه يرى منه ، فإن كان ضمن بأمر الذى عليه أصل المال رجع بما ادعى عليه ، وإن كان ضمن ذلك عنه بغير أمره لم يرجع عليه بقليل ولا كثير وكذلك لو أن الذى له المال وهبه للمحال عليه أو ورثه المحتال عليه كان ذلك بمنزلة المال ودعة (١) المحتال عليه إلى الذى له المال في جميع ما وصفت لك ولو لم يكن شئ من ذلك ولكن الذى له المال (٢) للمحال عليه قد أبرأه منك من المال الذى قبلك يرى منه الذى عليه الأصل بالبراءة الأولى ولم يرجع المحتال عليه على الذى كان له الأصل بقليل ولا كثير وإن كان ضمن عنه بأمره أو بغير أمره .

صفة البراءة

ولا تشبه البراءة في هذا الوجه إعطاء المال فلم يأخذ منه شيئاً ولم يجعل له من المال شيئاً يرجع به على الذى أمره بالغيان إنما أبرأه براء فبرى بذلك وبرئ الذى عليه الأصل بالبراءة الأولى فبرأ جميعاً من المال ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بقليل ولا كثير

ولو كان الذى له المال قال للمحال عليه قد برئت إلى من المال أو كتب له براءة منه كان هذا بمنزلة قوله قد قبضت منك المال في جميع ما وصفت لك وإن قال قد برئت من المال فإن أبا يوسف قال في ذلك هذا بمنزلة قوله قد قبضت منك المال وأما في قولنا فهو بمنزلة قوله قد أبرأك من المال في جميع ما وصفت لك

ولو لم يكن شيئاً من هذا ولكن الذى له المال مات فورثه المحتال عليه أو ورثه الذى كان عليه الأصل فإن كان الوارث للمحال عليه رجع بالمال على الذى كان عليه الأصل إن كان ضمن عنه (٣) بغير أمره لم يرجع عليه بقليل ولا كثير

(١) كذا بولعله «الذى دفعه» ح (٢) كذا وكانه سقط «قال» (٣) سقط شئ ، بولعه «بأمره» فإن كان ضمن عنه «ح» .

وبرأ جميعاً من المال وإن كان الوارث الذي عليه الأصل فإن كان امره بالضمان لم يرجع على المحتال عليه بقليل ولا كثيراً لأنه لو رجع عليه أخذ منه ما أدى إليه ألا ترى أنه لو أدى ذلك إلى الميت قبل موته رجع به على الذي عليه الأصل فكذلك لا يرجع (١) الذي عليه الأصل إذا ورثه على المحتال عليه بقليل ولا كثيراً.

ولو كان المحتال عليه ضمن عن الذي عليه الأصل بغير امره رجع الذي عليه الأصل بالمال على المحتال عليه لأن المال صار له وهو منه برىء فصار بمنزلة الميت فيرجع بما صار له من ذلك على المحتال عليه.

ولو لم يمت الذي له ولكن الذي عليه الأصل تبرع بأداء المال فأداه عن المحتال عليه وقد كان المحتال عليه ضمن عنه بأمره فقال له المحتال عليه تطوعت عنى بالأداء فكأن الذي أدى عنى ذلك غيرك فأدى إلى ما ضمننت عنك ولا (٢) شيء للمحتال عليه على الذي عليه الأصل وإن كان ضمن عنه بأمره لأن أصل المال على الذي كان عليه الأصل على حاله وإن كان لا يؤخذ به ألا ترى أن للمحتال عليه أن يأخذ الذي كان عليه الأصل حتى يخلصه مما أدخله فيه فإذا حبس بالمال كان له أن يجبسه.

ألا ترى أن المال لو توى رجع به على الذي كان عليه الأصل فأنما دفعه ليبراً من أن يرجع به عليه أبداً وأنما دفعه أيضاً ليتخلص ويخلص المحتال عليه مما وجب عليه فهذا لا يكون متطوعاً في الأداء والاداء جائز وإن كان لا يؤخذ به ألا ترى أن للمحتال عليه أن يأخذ الذي كان عليه الأصل وقد برأ جميعاً ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بقليل ولا كثيراً.

ولو أن رجلاً اجنبياً هو الذي نقد المال فإن كان قال أقدمك هذا المال نقد المال عن الذي عليه الأصل ليبراً من أن يرجع عليه وليبراً من أن تأخذه المحتال عليه فيخلصه من هذا المال أو قال أقدمك هذا المال عن الذي عليه الأصل ولم يذكر شيئاً غير ذلك فهذا والأول سواء كأن الذي عليه الأصل أدى المال.

(١) الأصل « لا يرجع على الذي » - ح (٢) الظاهر « فلا » - ح

وان كان الذى قد المالى تقدمه ولم يقل قليلا ولا كثيرا او تقدمه وقال
اوديه اليك من المحتال عليه كان تقدمه جائزا وكان متطوعا فبما قد ورجح المحتال
عليه على الذى كان عليه الأصل بما ضمن عنه لانه ضمن عنه بأمره فكأنه هو الذى
ادى للمال حين ادى عنه غيره .

ولو كان المحتال عليه ضمن عن الذى عليه الأصل بغير امره او اذاه
المحتال عليه او اذاه عنه غيره بأمره او بغير امره لم يرجع واحد منهما على صاحبه
بقليل ولا كثير لان الذى كان عليه الأصل كان متطوعا فبما ادى عن المحتال
عليه لأن المحتال عليه لم يكن له عليه ان يأخذه بتخليصه حتى يؤدى عنه شيئا فانما
ادى الذى عليه الأصل عن نفسه لانه فلا يرجع عليه بشيء ابدا ان توى على
المحتال عليه فلذلك لم يرجع عليه .

فان كان المحتال عليه امر الذى عليه الأصل ان يؤدى المالى عنه فأذاه
عنه كما امره ولم يكن الذى عليه الأصل امره بالضمان كان للذى عليه الأصل ان
يرجع بما ادى على المحتال عليه وهذا بمنزلة الميراث الذى وصفت لك وهذا ، كله
قول ابى حنيفة وابى يوسف وتولنا .

املى مسائل صغارا مختلفة

وقال فى رجل اودع رجلا جارية فتصدق المستودع بها على امرأته
ثم جاء المودع فطلب جاريته الى المستودع ، قال ان صدقته امرأته انها جاريته
الى اودعها فانه يردها عليه وان كذبت فعمل المستودع قيمة الجارية لمولائها
وان اقام المولى الأول البينة اخذ جاريته .

غفة التوديع

وقال محمد اذا ادعى الرجل قبل رجل هبة او عارية او اجارة او ودعة
او منحة او شرى وجنده اخرى ادعاه قبله فقال المدعى للقاضى حلفه انى لم
اهب له هذا الذى اودعته او لم اودعه او لم اوجره او لم امنحه او لم ابعه منه
فان القاضى لا يحلفه الا على ان ليس لهذا المدعى قبلك هذا الحلق الذى يدعيه
ولا يحلفه على انه لم يبع منه ولم يوجره وغير ذلك .

قال محمد في امرأة قالت للفلان ان وايتني في موضع كذا وكذا فانت
حروا تزوجك ولى عليك انب درهم فقال نعم فواها في ذلك الموضع قال
قدعق الفلام وتقسّم الألف على قيمة الفلام وعلى مهر مثلها فاصاب قيمة (١) الفلام
فهو عليه وما اصاب مهر مثلها فهو هدر لا يؤخذ به الفلام وان لم يقبل الفلام
في اصل الشرط فيقول نعم فواها فهذا ليس بشيء .

وقال محمد في رجل كاتب غلاما له على الف درهم وجعلها نجوما عليه ^{صفة الكاتبة}
على انه اذا ادعى هذه الألف فعليه الف انحرى يؤدى الى ، قال هذا جائز كأنه
كاتبه على الفين جميعا .

وقال في رجل رهن غلاما له قيمة الف درهم بمسبنة فشج الفلام
الرهن المرتين موصفة ، فقال على الرهن ثلاثة ارباع الارش ويطل عنه الربح
وذلك ان ثلاثة ارباع من الفلام كان فارعا لم يكن في الرهن والربح كان في ^{صفة الرهن}
الرهن وكان المرتين كأنه قبضه فذلك الربح هدر .

وقال في رجل ادعى ان اربعة غصبوه كرا من بر فقام شاهدا
فشهد له ان هؤلاء الاربعة غصبوه هذا الكر الذي يدعي وشهد له شاهد آخر ان
هؤلاء الاربعة ورجلا غصبوه هذا الكر قال لا يكون هذا تكذيبا للشاهدين
فللمدعي اربعة انحاس الكر ، ولو أن احد الشاهدين شهد ان ثلاثة من الاربعة
غصبوه وشهد الآخر ان اوئك الاربعة غصبوه والمدعي يدعي على الاربعة
قال هذا تكذيب منه فاشهد .

وقال في رجل قال لرجل اني شاخص تصاهد برذوني واسقه واعلفه
وقم عليه فأمر هذا المأمور غلاما ان يقيه فركبه الفلام في التهر فأدخله في موضع
عميق فلم يعلم به الفلام ففرق الفلام والبرذون وسلم الفلام وغرق البرذون
فان كان الفلام غلاما او اجيره او انسان من هiale فليس عليه شيء وان كان
اجنيا فهو ضامن لقيمة البرذون .

وقال في رجلين كان في ايديهما كرا من شعير وكر من بر فاختلف

البر والشعير فقال صاحب الحنطة فى الكران من الحنطة ولك الكران من الشعير وقال الآخرى كران من شعير ولك كران من حنطة ولاينة بينهما قال يصدق كل واحد منهما فى النصف بعد أن يخلقا باقه ثم يقسم بينهما نصفين لكل واحد منهما كرو نصف فيباع ذلك فيعطى صاحب الشعير قيمة كرو ونصف شعيرا ويعطى صاحب الحنطة قيمة كرو ونصف حنطة مخلوطة .

وقال فى رجل شهد عليه رجل انه اقرب رجل جارية له ثم ولدت مكانها ثم جاء آخر فقال لا اعرف ما يقول ولكن اشهد أنه اقرب رجل الثانى ثم ولدت مكانها ثم جاء آخر فقال لا اعرف هذا ولكن اشهد انه اقرب رجل الثالث فولدت مكانها فان كان المولى حيا فالأكبر عبد والثانى موقوف مع امه فاذا مات سيدها عتق بنتها والثالث حر على كل حال لانها صارت بالثانى ام ولد ولم يثبت نسبها والثالث ولده ، وان كان قد مات المولى فالأكبر عبد والثانى حر لانها صارت به ام ولد ولا يثبت نسبها والثالث حر ثابت النسب .

املى فى الشركة

لوضيعة اخبرنا محمد بن الحسن قال اخبرنا اخيرة قيس بن الربيع عن ابي الحصين رأس المال الأسدى عن عامر الشعبي قال قال على بن ابي طالب فى الرجلين يشتركان الربيع بينهما على ما اصطلحا عليه والوضيعة على رأس المال .

قال محمد فهذا تأخذ فاذا حضر الرجلان بغاه احدهما بالثف وجاء الآخر بالثف (١) فاشتركا على ان يشتريا ويبيعا على ان ما كان فى ذلك من ربيع فلا حدهما بهمه الثلثان من الربيع وللآخر الثلث والوضيعة على رأس المال فهذا جائز والربيع بينهما على ما اصطلحا عليه لأنه قد يكون احدهما ابصر بالشراء والبيع من صاحبه فإخذ فضل الربيع تفضل البصر فهذا لأبأس به الا ترى ان الرجل يدفع الى المال المضاربة على ان يعمل به فما كان فى ذلك من ربيع فهو بينهما نصفان فيكون ذلك جائزا او يكون له نصف الربيع بالعمل وهذا ليس له رأس مال اما صاحب رأس المال الذى اعطى المال خاصة دونه فهذا لأبأس به ولو كانا اشتريا

ان الربح بينهما على ما وصفت لك اثلاثا والوضعية على ذلك فعلا على ذلك الشرط
 فربما او وضعا فالوضعية بينهما على رأس المال لأن الوضعية انما هي شيء يذهب
 من مالهما فانما يذهب من مالهما على قدر مالهما والربح فليس بشيء من مالهما الشركة
 انما هو فضل يكتسبه فلا بأس بان يفضل احدهما صاحبه في الربح ولا تقسد والمضاربة
 الشركة باشتراطها الوضعية اثلاثا لأن الشركة والمضاربة لا تقسد هما الشروط لا تقسد ان
 القاسدة كما تقسد البيع والاجارة فاذا اشترط في الشركة والمضاربة شرطا فاسدا بالشروط
 كانت الشركة والمضاربة جائزتين ويطل الشرط الفاسد فاذا اشترط في
 ان شركة ان الربح اثلاثا وان الوضعية اثلاثا كان اشترط الوضعية اثلاثا فاسد
 يطل اشترط الوضعية وكانت الشركة صحيحة على ما اشترط من الربح .

وكذلك المضاربة لو دفع رجل الى رجل مالا مضاربة على ان يعمل
 به فما كان في ذلك من ربح قيمتهما نصفان وما كان في ذلك من وضعية فعليهما
 نصفان فعلم بالمال فربح او وضع فالربح بينهما على ما اشترط والوضعية
 على المال لا يلحق المضارب فيها قليل ولا كثير ، وهذا كله قول ابي حنيفة
 وابي يوسف وقولنا .

واذا اشترك الرجلان بالدين والمال ان سواه فاشترط ان يشتريا ويبيعا
 جميعا وشرطا على ان ما رزقها الله عز وجل في ذلك من شيء فلا أحدهما بعينه
 اثنتان والآخر اثلث قلها وقعت الشركة على ذلك مرض الذي شرط له الثلثان
 فلم يعمل في المال قليلا ولا كثيرا وعمل به الآخر فاشترى وباع حتى ربح مالا
 كثيرا فالربح بينهما على ما اشترط وان كان الذي اشترط فضل الربح لم يعمل
 في ذلك شيئا انما ينظر في الشركة الى اصل الاشتراط فاذا كان صحيحا جائزا
 جازت الشركة وكان الامر على ما اصطليا عليه ولو لم يعمل الآخر فيه شيئا لافى
 اجعل العامل متطوعا يعمل عن شريكه الا ترى ان وجلا لو دفع الى رجل مالا
 مضاربة على ان يشتري به ويبيع فوزق الله في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان
 قلها وقعت المضاربة مرض المضارب فلم يقدروا على العمل فقال رب المال انا

أخذ المال واشترى به وبيع على المضاربة فعمل ذلك رب المال فربح مالا كثيرا
انه يربحها على ما اشترطه من الربح وان كان المضارب لم يعمل في ذلك شيئا
فكذلك الشريكان اللذان وصفت لك قد اذن كل واحد منهما في اصل الشركة
لصاحبه ان يشتري ويبيع فاذا اشترى احدهما دون صاحبه وهو الذي اشترط
له اقل الربح لم يحرم الاخر عما شرط له من الربح قليلا ولا كثيرا

الشرط ولو كانا حين اشتركا اشترطوا ان الذي يلى العمل والشراء والبيع
الشركة احدهما يبيته دون الاخر فقبض المال الذي اشترط عليه العمل فاشترى به
وباع فربح فيه مالا كثيرا فان كان الذي ولى العمل الذي شرط له الثلثان
من الربح فذلك جائز على ما شرط لأنه اخذ فضل الربح بالعمل نصاريه بمنزلة
المضارب ، وان كان الذي اشترط عليه العمل لم يعمل وعمل الذي شرط له
ثلث الربح كانت الربح بينهما نصفين على رؤس اموالهما ولا يكون الذي لم
يعمل من الربح الا حصه رأس ماله ولا يكون للذى عمل الاربع رأس ماله
لأنه لم يشترط عليه عمل .

وان كان الذي اشترط عليه العمل اشتكى شكاة شديدة فأمره
فاشترى وبيع حتى ربح ما لا كثيرا فالربح على رأس اموالها ولا ينفع الذى
لم يشترط عليه العمل شرائه وبيعه شيئا الا ترى انه انما ينتظر في ذلك الى اصل
الشركة فاذا كان العمل قد اشترط عليهما جميعا او على الذى فضل من الربح
ولم يعمل لم يكن له الاربع رأس ماله ولم يكن للآخر الاربع رأس ماله وان
كان هو الذى عمل بالمال فربح فيه بأمر صاحبه فهذا على ما وصفت لك وله ما شرط
له واما الوضعية في ذلك فلا تكون الاعلى رأس المال لانه شيء ذهب من رأس
للمال فذهب على قدر اموالها . وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا .

وقال أبو حنيفة اذا اشترك الرجلان بوجهها ولما لهما على ان
يشترىا ويبعا بالدين فما اشترىا في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فذلك جائز
وما اشترىا جميعا او بعتي فهو بينهما على ما وصفت لك فان فضل احدهما صاحبه

في الربح أفضل بصره فقال على ان يكون لك الثلثان من الربح ولي
الثلث فراضيا بذلك فاشترى وباعا قريبا وبعا كثيرا فالربح بينهما نصفان
واشترى طهما لأحدهما فضل الربح باطل .

ولا يشبه هذا الوجه الأول لأن هذين اشترى بدين وبمال
مضمون ولا يأكل أحدهما ربح ما قد نعمته صاحبه فهذا لا يكون الربح
فيه أبدا الأعلى قدر الوضعية ولا يكون الربح والوضعية الأعلى قدر مالهما
اشترى ، فإن كانا اشترطوا انما اشترى بينهما نصفان لم يكن الربح أبدا ولا الوضعية
الانصافين لأن ضمان ما اشترى بينهما نصفان وعليهما نصفان وكذلك يكون
الربح بينهما نصفين والوضعية عليهما نصفين .

ولو كانا اشترطوا في أصل الشركة ان ما اشترى جميعا وشق فلأحدهما
الثلاثان بما اشترى وللآخر اثلث كان ذلك جائزا وكان ذلك على ما اشترطوا وربح
ذلك كله على الثلثين والوضعية على الثلثين والثلث ، وإن كانا اشترطوا ذلك نصفين
الربح والوضعية لم يكن ذلك على ما اشترطوا وكان على مالهما في المتاع الذي
اشترياه ، فإن كانا اشترى على اثنين نصفان وربحه (١) ووضيعته نصفان . وإن كانا
اشترياه على ان لأحدهما الثلثين وللآخر الثلث فالربح عليهما والوضعية انلا
وكذلك ان اشترطوا ارباعا او انحاسا او اسداسا على ان لأحدهما السدس بما
يشترى ان وللآخر خمسة اسداس لم يكن الربح والوضعية بينهما الأعلى قدر ذلك
وان اشترطوا خلافه لم تنفذ الى اشتراطهما ، ولو كان هذا الفضل الربح لأحدهما
على صاحبه بخازن المضاربة بالدين ألا ترى ان رجلا لو قال لصاحبه اشترى
بالدين ما أحببت على ان تبعه فما بيعت فهو بيننا نصفان ففعل ذلك المضارب
فاشترى له كما امره وباع فربح وبعا كثيرا ووضع وضعية كثيرة فالربح كله
للمر دون المضارب والوضعية على الأمر دون المضارب وللمضارب على الأمر
ابرمثله في عمله لأن الضمان فيما اشترى المضارب يكون مرجعه على الأمر فلا

ياكل المضارب ربع مال قد ضمه غيره .

وكذلك الشركة الذي وصفت لك بالدين الا ان الشريك الذي اشترط فضل الربع لا يكون له اجر في عمله كما جر المضارب لانه عمل في ملك هوفيه شريك ولا اجر لمن عمل في مال هوفيه شريك وان اشترط ذلك ، انما (١) المضارب فانما عمل في مال لا شريك (٢) له فيه فله فيما عمل اجر مثله على الامر الذي امره بالعمل ان ربع او وضع او ذهب للال كله والربع والوضعية للأمر وعليه وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا .

شركة
المضاربين وقال أبو حنيفة إذا اشترك الرجلان بالعمل وكانا تصارين أو خياطين أو ضياعين (٣) فاشتركا على أن يعملوا العمل جميعا وشقي على (٤) أن ما عملا فلها نصفان ووضعية عليهما نصفان وفضله بينهما نصفان فذلك جائز وكذلك أن كان أحدهما خياطاً والآخر تصاريفاً فاشتركا على أن يقبلا العملين جميعاً على أن يعمل ذلك فمأ كان فيه من فضل فهو بينهما نصفان وما كان في ذلك من وضعية فهو عليهما نصفان ثم خلا كل واحد منهما بعمله دون صاحبه فذلك جائز ، وكذلك أن عمل أحدهما دون صاحبه فذلك أيضاً جائز وما كان في ذلك من فضل فهو بينهما على ما اشترطاً وكذلك الوضعية ، فإذا اشترط أحدهما على صاحبه وعملها واحداً ومفترق فضلاً كما يصيبان واشترط أحدهما الثلثين أو ثلاثة أرباع أو أربعة أخماس واشترط لصاحبه ما بقي فذلك جائز كله على ما اشترطاً عليه إذا كان قد اشترطاً في أصل الشركة العمل منها جميعاً عمل الذي اشترط انكسب أو لم يعمل فاما الوضعية فلا تكون بينهما إلا نصفين على قدر ثباتهما فإن كانا اشترطاً في أصل الشركة أن ما تقبلا من ذلك ثلثاه لأحدهما بعينه وثلثه للآخر والوضعية بينهما نصفان والربع بينهما نصفان والقبالة (٥) بينهما على ما اشترطاً والربع بينهما على ما اشترطاً واشترطاً طهما الوضعية باطل والوضعية

(١) الظاهر «وإما» ح (٢) الظاهر «لا شريك» ح (٣) كذا ولعله «صياغين» أو «صياغين» ح (٤) الأصل «ومستأ على» كذا - ح (٥) الظاهر - فالقبالة - ج بينهما

بينها على قدر ما اشترط من القباله وقياس القباله بمنزلة شركتها فالمال (١) العين الذى وصفت لك فى صدر الكتاب فلا يشبه شركتها فى القباله شركتها بالدين لأنها حين قبلا لم يتر مبالا يضمناه ثمنا لقباله فتقاس القباله على الشراء بالدين فانما تقاس القباله فيما يتقبلان من الاصول بشركتها بالمال العين فى جميع ما وصفت لك ، فان قال قائل ربما لحقها فى القباله الضمان ، قيل له والمال العين وبما ضاع المال قبل ان يتقدم فيلحقها به الضمان فليس ينظر الى ذلك انما ينظر الى اصل الشركة فاذا كان اصلها (٢) فيما لا يصلح الا بالضمان مع الشراء يلحق الشريكين لم ياكل واحد ما فضل مال يضمه غيره ، واذا كان اصل الشركة لاضمان فيه على واحد منها الا بمطبخ يحدث او بمال يضيح جاز ان يشترط احدهما لصاحبه فضلا من الربح على ما وصفت لك ، وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

املى مسائل صغار مختلفة

وقال فى رجل اكرى دابة قال اكرى دابك هذه من الرقة الى اكرى الدابة باجر وان حران بعشرين درهما ، قال هذا فاسد كانه دفع الى باجر وان الأجر مرتين ، وان كانت باجر وان نصف الطريق فهو جائز ، وان كانت اقل من نصف الطريق فهو فاسد ، وان قال اكرى لهما الى باجر وان بعشرة ومن باجر وان الى حران فهو جائز .

وقال فى رجل قال لفلان له اخذ منى ستين وامت حرف فغده سنة خدمة الفلام ثم مات ، قال ان ترك مبالا يؤخذ منه قدر قيمة خدمته خدمة سنة ، وامانى قول ابى حنيفة فانما لك مال مولاه ، وقال الامام مات المولى قبل موت العبد خدم وورثته ثم يمتق فى قول محمد وابى يوسف ، وامانى قول ابى حنيفة فهو مملوك . وقال فى رجل قال لامرأته اتزوجك على ان اعتق اباك ، قال ان عنت له ندم على ان تحتقه عنى تزوجها على ابوها ساعة تقع عقدة النكاح ، وان لم تقل عنى فالنكاح جائز ويمتق ابوها على الزوج ولها مهر مثلها .

(١) الظاهر « بال مال » - (٢) الاصل « اصلها » كذا .

وقال في رجل تحت امرأة قال لما إذا مات مولاك فأنت طالق اثنتين
فمات المولى والزوج وارثه لا وارث له غيره ، قال إمامي قول أبي يوسف
فتطلق اثنتين ، وإمامي قول محمد وزفر فلا تطلق لأن الطلاق والملك
وقعا جميعا .

رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق إلا واحدة أنها ثنها
والاستثناء فيه باطل ، وإن قال أنت طالق أنت طالق غير واحدة فهي طالق
أيضا اثنتين والاستثناء فيه باطل فإن قال أنت طالق ثلاثا إلا واحدة فهي طالق
اثنتين وإذا قال أنت طالق اثنتين غير واحدة فهي واحدة ، قال كل طلاق يقع
فيفرق بالاستثناء (١) فيه باطل .

دية قطع اللسان وقال في رجل قطع لسان من لم يتكلم بعد ، قال فيه حكومة عدل ،
وكذلك إذا قطع ذكره ولم يتم ذكره ليقول بعد فيه حكومة عدل ، وإن
قطعه وهو يقوم إذا بال فالدية تامة ، وإن كان الصبي قد تكلم ببعض الكلام
تقطع لسانه عليه الدية بقدر ما تمصت ، وإن قطعه وهو يقدر على صلاة الكلام
ففيه الدية .

وقال في رجل وجأ رجلا بسكين ثم جاء رجلا فاحتمله معه حتى
القاه الرجل أقره في القرات فمات ، قال يكون ثلث الدية على الذي وجأ سدس في ماله
في الماء وسدس على عاقلة لأنه جنى عليه جنتين جنابة بحد يده فذلك في ماله وجناية
بإقائه في الماء فذلك على عاقلة ، واثنان على الاثنين على ما أقرها لأنه لما (٢) جنى عليه
كل واحد منهما جنابة واحدة فالقاه في الماء فذلك صار ذلك على عاقلة .

أملى في الكفالة

وإذا كان هرجل على الرجل ألف دهم فكفل عنه رجلا فقالا قد
كفنا لك عن فلان بألف دهم ولم يزيد على ذلك شيئا فعلمهم (٣) المكفول له بعد

(١) الأصل « بالاستثناء » (٢) كذا وظاهر « إنما » - ح (٣) كذا وظاهر

ذلك فليس له ان يأخذ واحدا منها الا بحسبة لأن كفالتهما حين كانت بالألف واحدة لزم كل واحد منهما نصف الألف لا يلزمه غير ذلك، ولو كانا كفلا له بالألف متفرقين وان كانا في مجلس واحد فقال احدهما له كفلت لك بالألف اتى لك على فلان فرضى بذلك المكفول له ثم كفل الآخر بمثل ذلك وذلك كله بأمر الذى عليه المال او بغير امره فذلك كله سواء والمكفول له ان يأخذ أى الكفيلين حضر بجميع المال وان حضر اجمعا ان يأخذ ايها شاء بجميع المال فان حضرا ولم يؤديا شيئا حتى اخذها صاحب المال بما له فضمن كل واحد منهما عن صاحبه المال فللمكفول له صاحب المال ان يأخذ ايضا ايها شاء بجميع ما له فان اداه احدهما اليه كان له ان يرجع على الكفيل معه بنصف المال وان شاء رجع بالمال كله على الذى عليه الأصل بجميع المال ان كان امره بالكفالة، وان اخذ الذى له المال احدهما بما له فأدى اليه مائة درهم او مائتين او ثلثا أو أكثر من ذلك لم يرجع على الكفيل معه بقليل ولا كثير حتى يؤدى بحسبة فإذا أدى أكثر من ذلك رجع بالفضل على الكفيل معه فاما فيما بينه وبين تحسبة فانه لا يرجع بشيء من ذلك على الكفيل الآخر ولكنه يرجع بذلك على الذى عليه اصل المال ان كان امره ان يكفل عنه، فان لم يكن انذى له المال اخذ من واحد من الكفيلين شيئا حتى حضر الذى عليه الأصل والكفيلان جميعا فكفل الذى (١) له المال بعضهم بعضا بالمال فللذى له المال ان يأخذ ايها شاء بجميع ما له كما كان له ان يأخذهم فيما مضى، فان أدى احد الكفيلين من المال مائة او مائتين او أكثر من ذلك رجع على الكفيل معه بنصف ما أدى من قليل او كثير وان شاء رجع بجميع ما أدى على الذى عليه اصل المال لأنهم حين اجتمعوا جميعا فكفل بعضهم على بعض بالمال تقضت هذه الكفالة كل كفالة كانت قبلها فصار هذا بمنزلة رجل عليه ألف درهم فكفل بها عنه رجلان على ان بعضهم كفيل عن بعض بجميع المال فأى الكفيلين أدى شيئا كان له ان يرجع على صاحبه بنصفه وان شاء رجع به كله على الذى عليه اصل المال لأن الكفيلين لم يكن عليهما من اصل المال شيء.

وللمعطى

ولو كان لرجل على رجلين ألف درهم فكفل أحدهما عن صاحبه بحصة ولم يكفل الآخر عنه بشيء من المال ثم إن صاحب المال لقي الذى كفل له بالمائة فأعطاه خمسمائة درهم فاقول قول المعطى إن قال أعطيتكمها من الكفالة صدق على ذلك وأخذها كلها من شريكه وإن قال أديتها على خاصة كان القول قوله مع يمينه ، وإن قال أديت بعضها من الكفالة وبعضها على خاصة فاقول قوله فيها قال من ذلك مع يمينه على ما ادعى عليه الذى قبض المال وإن دى كفل عنه .

ولو لم يأخذ الذى له المال منه شيئا حتى لقبها جميعا فكفل الذى لم يكن كفل عن شريكه بحصة من الألف بأمر شريكه فقد صار كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بحصة فإن ادعى أحدهما شيئا لم يكن ذلك الأمان حصته خاصة ، فإن قال حين تنفذهما أنها من حصة صاحبي ورضي بذلك إن دى له المال لم يلتفت إلى رضاه وكان ما أعطى أحدهما من قليل أو كثير من حصته خاصة وإن سمى غير ذلك حتى يؤدى النصف فما أدى زيادة على النصف رجع به على شريكه . وإن لم يؤد واحد منهما شيئا حتى لقي الذى له المال أحدهما فأعطاه كفيلا بالمائة ثم إن صاحب المال لقي الآخر فأعطاه ذلك الكفيل كفيلا بالمائة فهذا جائز وإن فقد الذى له المال الكفيل الآخر بالمائة فاداه أو أدى بعضه كان له أن يرجع بما أدى من قليل أو كثير على أيهما شاء وإيها أخذ منه من ذلك شيئا لم يرجع المأخوذ منه من ذلك شيء منه على شريكه حتى يؤخذ منه أكثر من النصف رجع على شريكه بالفضل .

ولو لم يأخذ الذى له المال من الكفيل الآخر شيئا حتى لقبهم فضمن بعضهم من بعض جميع المال ثم لقي الذى له المال الكفيل الآخر فأخذ منه جميع المال فإن له أن يرجع على أيهما حتى يثلاثة أرباع ما أدى لأنه أدى عنه خمسمائة عليه وكافة جميع كفتيها بحصة الآخر وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بجميع ذلك فأيها أدى رجع على صاحبه بنصفه وكذلك لو أدى الكفيل الآخر من المال قليلا أو كثيرا رجع بثلاثة أرباعه على أيهما شاء .

ولو كان

ولم (١) يأخذ الذى له المال من الكفيل الآخر شيئا ولكنه أخذ جميع المال من أحد الأولين ثم لقي الذى أخذ منه الكفيل الآخر ذلك فان له ان يرجع عليه بربع ما أذى .

ولو لم يلق الكفيل الآخر ولكنه لقي شريكه فان له ان يأخذ نصف ما أذى ، ولو كان أذى مائة او مائتين او أكثر من ذلك لم يرجع على كل واحد منها بقليل ولا كثير حتى يؤدى أكثر من نصف المال فاذا أذى أكثر من نصف المال كان له ان يرجع بذلك الفضل على شريكه كله وان شاء رجع بنصفه على الكفيل الآخر .

ولو ان الكفيل الآخر أذى نصف المال ولم يؤد احد منهم شيئا غير ذلك ثم لقي احد الشريكين الأولين كان له ان يرجع عليه بثلاثة ارباع ما أذى فان رجع عليه ثم لقي الشريك الذى أخذ ذلك منه شريكه كان له ان يأخذ منه ثلث ما أذى لأن الكفيل الآخر أذى الخمسة عنها جميعا فأدى نصفها عن الذى لقي فأخذ ذلك منه وأدى النصف الآخر عن الآخرهما كقيلان بذلك جميعا يرجع على الذى لقي بنصف ما أذى عن شريكه فاذا لقي الشريك الذى أذى شريكه أخذ منه ما أذى عنه فان لقيه فأخذ منه ذلك الربع فانه يرجع عليه ايضا بنصف ما قبض من شريكه حتى يستويا في الترم ، وكذلك لو كان الكفيل الآخر هو الذى لقي الشريك الغائب فأخذ منه الربع الذى أذى عنه ولم يكن الشريك الاول الذى قبض منه الربع لقي شريكه فأدى الشريك الذى قبض منه الربع يرجع على الكفيل الآخر فإخذ منه نصف ما أخذ من الشريك الغائب حتى يستويا فيما غرما عن الشريك الغائب .

ولو كان المال على الرجلين الأولين على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه بجميع المال فلقيا صاحبا المال فأعطاه كفيلا جميعا بمال الكفيل ضامن جميع المال فان أداه لم يرجع على واحد منهما إلا بنصفه ، وان أذى منه قليلا او كثيرا فالقول قوله فيما أذى وان قال ادبته عن احدهما فالقول قوله

في اى الى النصف ويرجع بالفضل على الآخر وان قال ادبتها عنها جميعا رجع عن (١) كل واحد منهما بالنصف مما ادى وكان القول قولها فيها ادى من هذا وهذا .

فان لم يؤد شيئا حتى تقسم جميعا صاحب المال فضمن بعضهم عن بعض المال فهذا مثل المسئلة الاولى في جميع ما وصفت لك .

واذا كان للرجل على ثلاثة قرائف درهم وبعضهم كفلاء عن بعض الكفلاء جميع المال فما ادى احدهم من شيء لم يرجع بشيء منه على واحد من صاحبيه بعضهم عن بعض حتى يؤدى اكثر من ثلث المال فاذا ادى نصيبه من المال ثم لقي احد شريكه كان له ان يرجع بثلاثة ارباع ثلث ما ادى لانه ادى ثلث جميع المال عن نفسه وادى الفضل عن صاحبيه فيرجع على الذى لقي منها ينصف ذلك الفضل لانه اداه عنه وهما كفيلان بالباقي عن شريكها النائب فلذى ادى ذلك ان يرجع على شريكه الذى لقي بتصفه حتى يستووا في الثرم الذى غرموا عن النائب .

فان اخذ ذلك منه ثم ان احدهما لقي الشريك النائب فانه يأخذ منه ما ادى عنه وهو ربح سدس من جميع المال ، فان اخذ ذلك منه ثم لقي صاحبه الأول الذى لم يقبض من الشريك النائب شيئا اخذ منه نصف ما اخذ الأول حتى يستويا في الثرم عن النائب حتى لا ياخذ واحد منهما من الشريك النائب شيئا الا شرکه فيه صاحبه لانها كفيلان عن النائب بما عليه لصاحب المال . وهذا كله قول ابى يوسف وقولنا وهو كله قول ابى حنيفة وقماسة .

املى في الدية تكون في الطريق

اخبرنا محمد بن قيس الاسدي عن ابى عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن الغنيان على الدافع شرع ان رجلين كانا يكبدان ثوبا في السوق فدفع رجل رجلا على الثوب فتعرق ، فقال شرع الغنيان على الدافع ، والمدفوع بمنزلة الحجر قال محمد فبهذا

نأخذ وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف .

وكذلك لو وقع رجل رجلا على رجل قتلته كانت الذية على عاقلة الدافع والكفارة على الدافع ولم يكن على الدفوع دية ولا كفارة .

وكذلك لو أن رجلا وضع حجرا أو خشبة في طريق من طرق وضع الحجر المسلمين فعثر بذلك رجل فوقع على رجل قتلته فالذية على عاقلة واضع الحجر في طريقه ووضع الخشبة وليس على الواقع دية ولا كفارة (١) ايضا على واضع الحجر والخشبة لأنه وإن كان جانيا فليس بجاني يده ولا كفارة عليه حتى يمضي يده ، وكذلك لا يحرّم الميراث ان كان وارثا ، فاما الدافع الاول فان عليه الكفارة ويحرّم الميراث لأنه جان يده . وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

وقال ابو حنيفة اذا كان الرجل يمشى في الطريق من طرق المسلمين لبس الطيلسان عليه شيء لابس سيف او طيلسان او غيره فوقع ذلك عنه فعطب به عاظم فقتله في الطريق او وقع على انسان فاعنته أو وقع في طريق فعثر به عاثر فاعنته فلا ضمان عليه في شيء من ذلك .

ولو لم يكن لابس ذلك ولكنه كان حاملا شيئا فوقع على انسان فقتله او وقع منه فعثر به عاثر فاعنته فهو ضامن لدية من هلك بذلك ، وقال لا يشبه ما كان لابس ما كان حاملا ، لا يضمن من اللباس شيئا ويضمن فيما كان حاملا فيسقط منه ، وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

وكذلك لو كان يمشى في الطريق فادركته منيته فوقع ميتا على رجل فاعنته او وقع ميتا فعثر به عاثر فاعنته فلا ضمان عليه ولا على عاقلة في شيء من ذلك .

وقال لا يشبه هذا ولا اللباس ما سواها ، قال لان اللباس امر لا بد منه اللباس امر فلا ضمان عليه فيما كان منه في الطريق لأن له ان يمشى في الطريق فاما كان لا بد منه مثل اللباس ونحوه فلا ضمان عليه فيه فاما حمل في الطريق فان له منه بدا

(١) كأنه سقط هنا « ولا كفارة » كان النسخ توهم انها تكرار لحذفها - ح .

وان كان له ان يجمعه وانما ذلك على انه ان سقط فاعتت ضمن الحامل ما اعتت
ما حمل .

السائق وكذلك الرجل يسوق الدابة او يقودها او يكون راكبا عليها فيسقط
واقتاد عنها بعض ما عليها بحمل عليها من اداتها من سرجها او لحامها او جلها او نحو ذلك
ان سقطت منه فاعتت انسانا فاعتت بعض ما سقط عنها انسانا او سقط
ضامنون في الطريق فثرو به انسان فاعتت ذلك فالسائق واقتاد والراكب ضامنون
لذلك كله انما يبطل من الضمان خاصة اللباس فانه لا بد له منه ونفسه خاصة
اذا وقع ميتا لأن اللباس الناس فيه شرع سواء كلهم لا يجبد منه بدا فاذا كانوا
فيه اسوة لم يضمنوا منه شيئا وانما تجيز (١) من ذلك وبطل فيه ما كان يلبسه الناس
فاذا لبس من ذلك ما لا يلبسه الناس جعلته بمنزلة الحامل لذلك وضعت فيه كما
يضمن الحامل ، فاما الرجل اذا كان يمشى فوق ميتا فهذا الا ضمان عليه ايضا
في وقوعه لانه وقع بعد ما صار غير جان وحار بمنزلة الحائط والخشبة تقع من
غير أن يطرحها احد فكذلك الميت .

الضمان على ولو أن مريضاً ادركه غشي فوق مغمى عليه او منشياً عليه او اذ ركه
الريض ضيف لا يقدرون منه على الشئ فوق على انسان قتلته او وقع حيا على الارض كما
اذا وقع وصفت لك ثم مات في مكانه ذلك فثرو به عاثر فاعتت ذلك كان الضمان واجبا
على انسان على عاقلة لانه وقع حيا ومثله يحكى فهو ضامن ، فان كان وقع على انسان قتلته
فعل عاقلة الدابة فان برأ عليه الكفارة ولا يرث من الذي وقع عليه شيئا
لأنه كان قاتلا يده ، ولو وقع فثرو به عاثر فمات من عثرته فعاقلة المعثور به
ضامنون لدية العاثر ولا كفارة على المعثور به فلا يحرم الميراث ان كان وارثا
للعاثر لأن ذلك ليس بجناية من المعثور به انما عطب العاثر بثوره بالمعثور به
ولا يشبه هذا الذي سقط ميتا لان الذي سقط ميتا انما ايضا تكون الجناية بسقوطه
في الطريق ولا يكون سقوطه في الطريق بعد موته جناية منه فلذلك افرقا .

(١) كذا بغير نقط في الاصل ؛ والمعنى « تهدر » - ح .

وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

ولو أن رجلا كان يمشى في طريق من طرق المسلمين عثر بحجر دية الميتين ووضعه واضع فخر ميتا ثم ان رجلا آخر عثر بالميت فخر ميتا كان دية الميتين على واضع واضع الحجر لان الاول حين عثر بالحجر فخر ميتا فكأن الذي وضع الحجر دى الحجر به في ذلك المكان ميتا ، وكذلك لو عثر واحد بعد واحد حتى يموت عشرة او اكثر من ذلك كانت ديانتهم جميعا على واضع الحجر ولو أن العاثر الأول لم يثر بحجر ووضعه انسان ولكنه سقط من حائط لم يشهد على صاحبه فيه او عثر بشيء من الطريق او عثر بقميصه فتعل به فسقط على انسان قتلته او سقط ميتا من ذلك فثر به عاثر فمات ثم عثر العاثر الثاني انسانا آخر فمات فماتان ذلك كله على العاثر الأول لانه كأنه رى بنفسه في الطريق او كأنه تعل نفسه في الطريق فهو ضامن لمن عثر به او لو (١) عثر بمن عثر به حتى يضمّنهم جميعا على عاقبته .

وكذلك لو كان جالسا في داره فثر بعض متاعه او تعل بثر به العاثر فوقع على انسان قتلته ودخل داره بأمره او بغير أمره فالعاثر ضامن لديته وعليه الضامن للدية الكفارة ولا يرث من المقتول شيئا ان كان وارثه لانها جناية بيده ولو كان حين عثر او تعل في داره وقع ميتا او كسيرا فثر به عاثر دخل داره بأمره او بغير أمره فمات الأمر (٢) من عثرته فلا ضمان على المثور به ولا دية ولا كفارة ولا يحرّم ميراثا لان هذا لا يكون أشد من جلوسه في داره متعمدا فثر به عاثر فكما لا يضمّن في هذا فكذلك لا يضمّن في الوجه الأول .

وكذلك لو حفر بئرا في داره فوقع فيها انسان دخل بأمره او بغير أمره او عقره كلب له او حلّ من الإبل او ضربته دابة له فلا ضمان على داب الدار في شيء من ذلك .

وكذلك لو كان سائقا لدابة او قائد لها في داره فأوطت انسانا دخل بأمر صاحب الدار او بغير أمره فلا ضمان على صاحب الدار في شيء من ذلك ولا على عاقبته ولا كفارة ولا يحرّم ميراثا ولو ان داب الدار مشى في الدار فوقع في البئر التي

حضر بغير تعبد منه على انسان فيها دخلها بأمر صاحبها او بغير امره قتلته قالوا وقع ضامن لدية للواقع عليه على عاقلة وعليه الكفارة ويحرم الميراث ان كان وارثا لأنه حين وقع عليه فكأنه جان بيده .

وكذلك لو كان راكبا في داره فأوطت دابته انسانا فقتله والراكب تضمن العاقلة الجناية على نفس لا يعلم بذلك فهو ضامن لدية الموطأ على عاقلة وعليه الكفارة ويحرم الميراث لأن دابته وطيته فكأنه وطئه برجله فهذه الجناية بكنائته بيده وكلما تضمنت العاقلة في هذا وفي جميع ما وصفت لك قبله مما أصيب في طريق المسلمين فإن كان مكان النفس متاعا او ثيابا او شيء مما يفرم غير بنى آدم فإن ذلك يضمته الذي يضمه النفس في ماله لا تضمته العاقلة إنما تضمن العاقلة ما كان من ذلك من بنى آدم فأما ما سوى ذلك من الدواب والآنية وغير ذلك فاضمان في ذلك كله على من ضمن النفس في ماله فأما ما كان من الأتقى من بنى آدم فذلك على عاقلة الضامن وما كان من ذلك لا تضمن العاقلة من الأتقى وكان متاعا او دوابا او غير ذلك فلا ضمان في ذلك على احد وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا .

ولو ان رجلا اخذ غلاما له صغيرا او كبيرا فأجلسه في بعض طرق المسلمين فعثر به عثر دابة من عثرته قال ان كان العبد الذي وضع في الطريق يقدر على ان يتحول من مكانه ذلك فلم يفعل حتى عثر به عثر فلا ضمان على الذي وضعه في ذلك المكان وكان ذلك العبد جلس في ذلك المكان من غير ان يجلسه احد فيقال لولاه ادفعه برمته بجنايته او افده بالدية .

وان كان صبيا صغيرا لا يقدر على ان يتحول عن الموضع الذي وضع فيه او كان كبيرا او رجلا او كبيرا لا يقدر على ان يتحول من مكانه ذلك فالضمان على الذي وضعه في ذلك المكان وكان في ذلك بمنزلة الحجر يوضع فيه فالضمان على الذي وضعه على عاقلة ولو ان رجلا وضع عبده في طريق من طرق المسلمين ثم اعتقه بعد ما وضعه ثم عثر به عثر بعد ذلك يقدر على ان يتحول منه فلم يفعل حتى عثر به عثر

فأتى فالدبة على عاتقه الذي وضع في الطريق لأنه حين عتق فكث على جلوسه وهو يقدر على ان يحول من ذلك المكان فاحدث من الجلوس بعد الدق جناية جارية منه كأنه هو الذي تعدد عتقه فالضمان على عاتقه ولا كفارة عليه ولا على الذي وضعه في ذلك المكان ولا يحرم من مبرأ من المقتول ان كان وارثين له . ولو كان الذي وضع في الطريق عبد اصغير الا يقدر على التحول او عبدا كبيرا اسرى بوطا او كسيرا انا عتق ثم عثره عثر فعطب من عثرته فعلى مولاه الدية على عاتقه لانه كأنه حجر وضعه في الطريق .

ولو ان رجلا اخذ لرجل دابة فأوقفها في الطريق فلم يرح من مكانها البهايم حتى عثر بها عثر فعطب وقد كان يقدر صاحبها على ان يحولها من ذلك الموضع لا تشبه في ذلك بني آدم فلم يفعل حتى عطب بها عاطب فالضمان على الذي وقفها ذلك الموضع وان كان يقدر على ان يحول عنه ولا يشبه البهايم في ذلك بني آدم لأن البهايم لا تجنى بوقوفها في الطريق كما يجنى بنو آدم بقعودهم في الطريق .

ولو ان رجلا أوقف دابة له في الطريق فزالت عن ذلك الموضع فوكت في موضع آخر فعثر بها عثر فعطب فلا ضمان على رب الدابة لأنها حين تحولت عن موضعها الذي أوقفها فيه برئ من الضمان .

ولو كانت الدابة مربوطة في الطريق برسن طويل فأوقفها صاحبها في بعض الطريق وربطها بفالت في رباطها حتى وكت في غير الموضع الذي أوقفها فيه فعثر بها عثر فعطب ورحمت انسا فقتلته فأربط ضامن لدبته لأنه حين ربطها فغصبها من اذ هاب فكلمها وكت في . ووقف وهي في رباطها على حالها فكأنه وقفها في ذلك الموقف وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

ولو أن رجلا ساق دابة له وزجرها فإوطت في فورها ذاك فقتلت او انسدت من متاع او غيره فالذي ساقها وزجرها ضامن لذلك كما هو ان كان قد كف عن سياقتها وزجرها ما دامت في فورها ذلك فما كان من نفس فعلى عاتقه وما كان من متاع او غيره فعلى ماله فاذا جرت يمتة او يبرة وقد كف عن سياقتها وزجرها

السائق

الزاجر

للدابة ضامن

فوطقت إنسانا واقدمت شيئا فلا ضمان على إنسانى الزاجرفى شيء من ذلك
وان كان ذلك فى طريق من الطرق فاستقبلت حائطا عن يمينه طريق وعن يساره
طريق فأخذ يمينه اويسرة وقد كان السائق كف عن سياقتها وزجرها فهو ضامن
لما أصابت (١) تد اخذت يمينه اويسرة لأنها حيث لم تعد عن الطريق فكأنها فى
سنتها وفورها فهو ضامن لما أصابت حتى أخذ يمينه اويسرة وهى تقدر على السير
فاذا فعلت ذلك فقد خرجت من سياق الرجل وزجره وصارت بهما متبلة متى تهرج
من سياق لا ضمان فيما أصابت وهو هدولان غرم فيه على احد. وهذا كله قول أبى حنيفة وأبى
الرجل يوسف وقولنا.

املى مسایل صغارا مختلفة

قال محمد بن الحسن فى رجل فى يده جارية بغاء رجل فادعى انه باعها
منه وقال الذى فى يده البلارية بل زوجتها قال يصح لقان ويتراد ان فان
ماتلف من كانت البلارية ولدت له ولدا اوقتت هى وولدها لا يقربها واحد منهما ولا تنكح
الهبة فى يد لها على واحد منها حتى يموت المشتري فاذا مات عتقت هى وولدها وعليه مهر
البائع مثلها للبائع.

وقال محمد فى رجل اشترى جارية من رجل على ان له الخيار ثلاثة
ايام بشئ مسمى فوهب لها هبة فاستهلكها البائع، قال ان كان المشتري لم يقبض
البلارية فما تلف من الهبة فى يد البائع فليس عليه منه شيء وان كان قبضها
المشتري وقد مضى الخيار فما تلف من الهبة فى يدى البائع فهو له ضامن.

وقال فى رجلين بينهما عبد قتال احدهما لصاحبه انك اعطته امس وانت
مجنون او حر (٢) قال له ما كنت مجنونا قط ولقد بلغت منذ عشر سنين، قال محمد
اما الذى زعم لصاحبه انه قد اعطه فى ذلك لا يجوز عتقه فقد اقر بالعتق للتمام
على صاحبه ولا يلزم صاحبه من عتقه شيء بجحوده والتمام سرياً قراره على صاحبه

(١) كأنه سقط « وان كانت » او نفوه - ح (٢) كذا والظاهر « صبي »

ويسى لها في قيمته بينهما نصفان .

وقال في شاهدين شهدا على رجل أنه جعل امرأته بيد رجل وشهد شاهدان آخران أن هذا الرجل أنذى جعل امرأته المرأة بيده قد طلقها ثم رجعوا كلهم ، قال أن كان دخل بها فليس عليهم من رجوعهم عن الشهادة شيء لأنه قد وجب لها المهر بدخوله وإن لم يكن دخل بها فليس للشاهدين نصف المهر .

وقال في رجل قال لامرأته أنت طالق إن شئت إذا شئت قال إن الطلاق قالت قد شئت في جواب كلامه تلك الساعة إن أكرن طالقاً إذا شئت فلها أن تطلق نفسها إذا شاءت .

وقال في رجل دفع ثوباً إلى رجل وقال به لي فباعه من رجل فقال الذي اشتراه اذهب فذهب به فلم يرجع قال ليس على البائع شيء .

وقال في رجل قال لامرأته إذا حملت فأنت طالق وهي حامل أن هذا على حمل مستقبل ، وكذلك الحيض ، وكذلك الدخول ، وأما القباس والركوب والسكنى فإذا كانت رابكة أو لاية أو ساكنة فإن هي ثبتت على الدابة أو لم تنزع ثيابها أو تخرج من مسكنها من فورها فهي طالق وانوم بمنزلة الحيض والدخول والحبل .

أمل في العبد المأذون له في التجارة

قال أبو حنيفة إذا قال الرجل لقوم باعوا عبدي هذا ، يا يوه فلحقته دين كثير ثم مات البينة أنه حر الأصل أو أن مولاه كان اعتقه قبل أن يقول لهم باعوه فالقراء بالخيار إن شاءوا انبعوا الذي باعوه بجميع دينهم وإن شاءوا خصوا المولى الذي امرهم بما يمته مقدار قيمته من دينهم لو كان عبداً وطهم أن يأخذوا المولى من دينهم بمقدار قيمة الذي باعوا لو كان عبداً وإن شاءوا أخذوا الذي باعوا بجميع دينهم لأنه حين قال لهم باعوا عبدي هذا فقد حرهم منه وإن كان لم يضمن لهم شيئاً لأنه لو كان عبداً لبيع في دينهم .

ولو كان قال لهم يا ايها قد اذنت له فى التجارة فبايعوه ثم وجدوه حرا على ما وصفت لك فدينهم على الذى بايعوا ولا يلحق الذى امرهم بمبايعته من ذلك قليل ولا كثير لأنه لم يخبرهم انه عبده .

وان كان قال لهم يا ايها عبدى هذا قد اذنت له فى التجارة فبايعوه ثم لحقهم دين كثير ثم ان رجلا اقام البيعة انه عبده فلا شيء للفرماء على العبد حتى يبتى يوما ما من دهره فاذا عتق اتبعوه بجميع دينهم، وللفرماء ان يرجعوا على الذى امرهم بمبايعته بمقدار قيمته من دينهم حين استحق العبد فان رجعوا بذلك عليه فآخذوه اقسما بينهم على قدر دينهم بالحصص لأنه غرهم حين اخبرهم انه عبده فان عتق يوما من دهره اتبعه الفرماء بما بقى لهم من دينهم ولم يكن للمولى ان يتبعه بشيء مما ادى عنه .

ولو لم يستحق العبد ولكن قامت البيعة انه مدبر للذى امرهم بمبايعته او كاتب له او كاتب امه وكانت ام ولد له فللفرماء ان يرجعوا على المولى من دينهم بمقدار قيمة الذى باعهم او يأخذوا الذى باعهم بجميع دينهم، فان قال المولى لم اغرم من شيء انما اخبرتهم انه عبدى قد صدقت لم يلتفت الى ذلك الغرور منه حتى يبين فيقول عبدى مدبر او كاتب او هى ام ولدلى ، فاما اذا قال عبدى وامة لى فبايعوه فهذا عندنا غرور وهو على ما يباع فى الدين حتى يبين غير ذلك فان كان عبدا غير مدبر ولا مكاتب يوم امرهم بمبايعته واخبرهم انه عبد ثم اعتقه بعد ذلك او دبره او كاتبه ثم بايعهم فلحقه دين كثير ثم علوا بما صنع المولى وارادوا ان يرجعوا عليه نفسه لأنه غرم منه فلا سبيل لهم عليه لأنه امرهم يوم امرهم بمبايعته والعبد على ما قال لم يغررهم منه وانما حدث فيه ما صنع من عتقه بعد ذلك فذلك لم يفرم الذى امرهم بمبايعته شيئا .

ولو ان بعضهم ادانه قبل عتقه وتديروا وادانه بعضهم بعد ذلك غرم المولى للذين ادانوا قبل التدبير والعتق ان شاءوا الا قل من دينهم ومن قيمته فاقسموا ذلك على الحصص على مقدار دينهم .

ولو كان الذى امرهم بمبايعته أخبرهم أنه عبده و قيمته يوم أخبرهم ألف درهم فزادت قيمته أو نقصت وبأيهوه فلعقه دين كثير ثم علم أنه حر أو مدبر للذى امرهم بمبايعته فقال أغرم قيمته يوم أخبركم بذلك فأما الزيادة فلم أغرمكم منها أو طلبت ذلك أنثر ماء لفضل القيمة لم يلتصق الى شيء من ذلك ويضمنه القاضى قيمة الذى امرهم بمبايعته يوم يختصمون لا يضمنه غير ذلك ، فإن اختصموا وقدمات الذى امرهم بمبايعته فلا ضمان على الذى امرهم بمبايعته لأنه إنما يضمن القيمة بالثروء ، الا ترى ان العبد لو كان عبد الذى امرهم بالمبايعه فمات قبل ان يبيعه في دينهم لم يكن على أحد ضمان ، فكذلك إذا مات وقد غر وامتته قبل ان يقضى القاضى بقيمته على الذى غرهم فلا ضمان لهم على الذى غرهم من قيمة ولا غيرها ، فكذلك إذا نقصت قيمته فأما عليه قيمته يوم يختصمون .

وكذلك لو كان العبد أمة إذن لها في التجارة وقال هي امتي فبايسوها فلحقها دين إذا كانت كثير ثم ولدت اولاداً ثم علم انها حرة او ام ولد الذى امرهم بمبايعتها فطلب الثرماء الامه ما ذونا قيمتها من الذى امرهم بالمبايعه وقيمة ولدها فلهم ان يضمنوه قيمتها وقيمة الولد يوم يختصمون لأنه لو كانت امة فباع (١) كما فرهم منها ليح معها ولدها فقد غرهم من ولدها كما منها فيرجعون عليه بقيمتها وقيمة ولدها يوم يختصمون .

ولو كانوا اداقوا الدين بعد ما ولدت والمسئلة على حالها كان لهم ان يضمنوه قيمتها خاصة يوم يختصمون ، وان كانت قد زادت في بدنها قبل الدين وبعده ، فأما الولد فلا سبيل لهم على الذى غرهم من ضمان قيمة لأنها ولدتهم قبل الدين ولو كان الذى غرهم صادقا فيا قال لم ياعوا لهم مع امهم في دينهم فلذلك لم يكن غاراً في الولد .

ولو كان بعض الدين قبل ان تلد وبعضه بعد ما ولدت كان لأصحاب الدين الذى كان قبل ان تلد أن يضمنوا الذى غرهم قيمة الولد يوم يختصمون فيسترون (٢) ذلك دون أصحاب الدين الآخر ثم يشتركون جميعاً في قيمة

(١) كذا والظاهر «تباع» - ح (٢) كذا والظاهر «فيستونون» - ح .

الأم على قدر ما بقى من دينهم .

ولو كانت الأمة أو العبد اكتسبا مالا كثيرا أو وهب لها مال كثير
لغير ما . والذي اكتسب من غير الدين الذى لحقها ثم ان رجلا اقام البيعة انها ملوكان
ان يضمنوا له محجور عليها فانه يأخذها ويأخذها لها ما وهب لها وما اكتسب فيكون
ذلك كله له دون الترماء . فترمى ما ان يضمنوا الذى غرمهم قيمة العبد
وقيمة الأمة يوم يختصمون فان اردوا ان يضمنوه ما اكتسب العبد والأمة
وقالوا انت غرونا من ذلك لم يكن لهم ان يضمنوه من ذلك شيئا ، ولا يشبه
هذا ولد البحارية ولا زيادة البدن لأن ولد البحارية وزيادة البدن ما غرمهم
منه وهذا ليس مما غرمهم ، الا ترى ان رجلا لو اشترى جارية نولدت
له اولادا واكتسبوا مالا كثيرا ثم استحق رجل الأم أخذها واخذ قيمة اولادها
من الأب يوم يختصمان ويرجع بذلك الاب على الابن الذى غره ولم يكن
لولى الأمة على ما اكتسب الولد سبيل ولم يكن في ذلك غرور ، فكذلك
ما اكتسب العبد والأمة لا غرور فيه انما التروير فيهما وفيما كان فيهما من زيادة
مما الترمى ان يبيعوه في دينهم .

ولو قال الذى غرمهم ببيعوا عبدي هذا فقد اذنت له في التجارة ففعلوا
ذلك فله دين كثير ثم اقام رجل البيعة انه عبده ما ذون له في التجارة
كان الدين على حاله يباع فيه الا ان يذيه للمولى ولا ضمان على الذى غرمهم منه
لأنهم يبيعونه بدينهم فيأخذونه منه ويبيعونه فيه فلا يفرهم لمن (١) كان العبد
الذى امرهم بمبايعته او لغيره .

ولو قال لهم الذى امرهم بمبايعته ان هذا عبد فلان وقد امرنى ان آذن
له في التجارة فباعوه ففعلوا فله دين كثير ثم قدم المولى فأنكر أن يكون
امرهم بذلك فهذا او قوله لهم هو عبدي فباعوه سواء في جميع ما وصفت لك .
ولو كانت قال لهم هذا عبد فلان وقد امرنى ان آذن له في التجارة

(١) كذا في الظاهر « فلم يفرهم » له - ح

تقد اذنت له ، ولم يقل لهم بايعوه فبايعوه فلحقه دين كثير ثم قدم مولاه فأنكر
أن يكون امره ، فلا ضمان على الذى اذن له فى التجارة ، والدين على العبد اذا
عنى يوما من دهره .

ولو أن رجلا جاء بفلام صغير الى السوق وهو يعقل الشراء والبيع فقال بيع الفلام
ان هذا ابنى فبايعوه فقد اذنت له فى التجارة فبايعوه فلحقه دين كثير ثم أقام
رجل البيعة انه ابنه ولم يكن اذن له فى التجارة فتضى له بفعل الذى غرهم منه
ان يضمن لهم جميع الدين الذى لحقه لانه غرهم منه حين امرهم بما يمتنه .
ولو كان قال هو ابنى وقد اذنت له فى التجارة ولم يقل بايعوه فلا ضمان
عليه فى شيء فمالحقه من دين وان كان غير ابنه فأما اذا قال لهم بايعوه فقد غرهم
منه فيضمن جميع دينهم اذا كان غير ابنه وكان محجورا عليه ، فان قال قائل
وكيف يكون غارافى الحرو ولا يملكه قيل له كما يكون غارافى الحرة (١) اذا
زوجها على انها حرة فولدت اولادهم استحقها مستحق غرم الآن (٢)
قيمة الأولاد ورجع بها على الذى غره وزوجه وهو لا يخبره انها امة
له انما اخبره انها حرة وكذلك الفلام الصغير اخبرهم انه ابنه وان الامر
جائز عليه وامرهم بما يمتنه فان وجد الفلام ابنا او عبدا فخير رجوع عليه
بجميع الدين لأنه غرهم من جميع الدين فى جميع هذه المسائل (٣) فسمع هذه المقالة
منه بعض اهل السوق ولم يسمعها بعضهم فباعه من سمع ومن لم يسمع ومن علم
ومن لم يعلم (٤) خاصة دون من علم بما قال لهم الذى غرهم فذلك كله سواء
والأمر فيه على ما وصفت لك .

ولو أن كاتباً او عبداً ما ذونا له فى التجارة اتى السوق برجل فقال
بايعوا هذا فانه عبدي وقد اذنت له فى التجارة فبايعوه فلحقه دين كثير ثم قامت

(١) كذا فى الظاهر المرأة (٢) كذا - والظاهر الاب - ح (٣) بهامش نسخة
مولانا ابى الوفاء الظاهر ان اول المسئلة سقط من الكتاب وكذا لو جاء
بفلام صغير وقال هذا ابنى واذنته فى التجارة او ما يشاكله (٤) هنا سقط آخر

البينة انه حرا واستحقه رجل انه عبد فان كان عبدا مستحقا فالكتاب في ذلك
العبد المأذون له في التجارة بمنزلة الحر في جميع ما وصفت لك فان كان حرا
لم يلحق المكاتب والعبد ما غرثى حتى يعتقا فاذا اعتقلها من ذلك ما يلحق الحر
لانه اذا كان عبدا مستحقا فهو (١) غرا منه ، الا ترى انها لو باعها امة في ايديها
فولدت من المشتري ولد اثم استحقها رجل فـ المشتري قيمة ولدها ورجع
بذلك على المكاتب وعلى العبد المأذون له في التجارة لانها باعها والبيع من التجارة
فغررها غرور فكذلك اذا اسرا ببيعة العبد فغررها غرور ويرجع عليها
الوجهين جميعا في حال وثقها واما اذا وجد الذي اسرا ببيعة حرا فانما ضمان
حرا مالا فانما يلحقها ذلك اذا عتقا ، الا ترى انها لو زوجها امرأة على انها حرة
فاستحققت غرم الزوج قيمة الولد الذي ولدته له ولم يرجع عليها بالقيمة حتى
يعتقا مالم يفرم على وجه البيع والشراء والتجارة فكذلك الذي وصفت لك .
ولو ان رجلا سرا اتي اهل السوق برجل فقال بايعوا هذا فقد اذنت
له في التجارة ولم يقل انه عبد لي فبايعوه فله دين كثير ثم علم انه حرا وعبد
لغيره لم يفرم الذي امرهم بمبايعته من الدين شيئا انما كان غاراضا منا اذا اخبرهم
انه عبد وامرهم بمبايعته فجميع (٢) الاقراين جميعا فان اخبرهم باحدها ولم
يذكر لهم الآخر فلا ضمان عليه في شيء من ذلك . وهذا كله قول ابي حنيفة
وابي يوسف وتياسه وهو كله قولنا .

املئ في الطلاق

ما رث فيه المرأة

وقال ابو حنيفة اذا قال الرجل لامرأته في صمته او في مرضه ان كلمت اباك او امك
او طلبت حقك قبل فلان او اكلت او شربت او صليت الظهر ائت طائفي ثلاثا
فصلمت شيئا من ذلك وهو مريض مرض موته الذي مات فيه فانها ترثه ان مات وهي

(١) كذا او الظاهر «فهما» ح (٢) كذا - والظاهر «بجمع» - ح .

في العدة لا تحلف على شيء لما أن فعله وليس له أن يمتنع من ذلك فإذا كان الأمر كذلك وقد حلف عليه في محضته أو مرض (١) ورثت على كل حال وهذا قول أبي يوسف وأما في قولنا فإن كانت حلقه على ذلك في مرضه فاقول فيه ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف في ذلك لأنه تكلم باليمين وهو مريض فأمر من الميراث تحلف على أمرها أن تفعله فليس له أن يحرمها للميراث بذلك، وأما إذا حلف على شيء من ذلك في محضته ففعلته في مرضه وقع الطلاق عليها ولم تره شيئا لأن الكلام خرج منه وهو غير فارث لم يحدث ضلالتين به الطلاق وإنما الذي وقع الطلاق المرأة حين فعلت ما فعلت ولا ميراث لها وليست لأبي حنيفة حجة في قوله أنها ترث لأنه حلف على شيء لما أن فعله لأنه قد منعها للميراث فيها هو أشد من ذلك وفيها لا يقدر على رده فقال لو أن رجلا قال لامرأته في محضته إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق ثلاثا فجاء رأس الشهر وهو مريض مرضه الذي مات فيه أنها لا ترث شيئا لأنه تكلم بالطلاق وهو صحيح غير فارث وقع الطلاق بغير فعله في مرضه فلا ترث شيئا وهذا عندنا الصواب .

فإذا كان الطلاق يقع بغيرها فذلك أصلها من الميراث الأخرى أنه لو قال لها في محضته إذا ولدت فأنت طالق ثلاثا أو إذا قتت فأنت طالق ثلاثا أو إذا حضت فأنت طالق ثلاثا فكان شيء من ذلك منها وهو مريض أنها لا ترث شيئا وهذا أمر لا يقدر على دفعه فهي فيه أعذر من أمر لو شاءت أن تترك تركته فيها سواء ولا ترث شيئا .

قال أبو حنيفة لو أن رجلا قذف امرأته في محضته ومرض فطلبت بها في مرضه الذي مات فيه فلا عن القاضى بينهما وفرق بينهما ثم مات وهي في العدة ورثت ، وكذلك قول أبي يوسف ، وأما في قولنا فإن كان القذف في مرضه الذي مات فيه فاقول ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف ، وإن كان القذف في الصحة لم ترث شيئا .

وقال أبو حنيفة إذا آلى الرجل من امرأته في محضته ثم مرض مرضه

الذى مات فيه فلم يقربها حتى يانت بالآيلاء ثم مات وهي في العدة لم ترث شيئا وان كان الآيلاء منه في المرض ورثت ، وهذا قول أبى يوسف وقولنا .

وقال أبو حنيفة إذا قال الرجل لامرأته في صحة او مرض انت طالق ثلاثا ان خرجت من منزلى او قال ان دخلت دار فلان او نحو هذا من الايمان اتى يبنى لها ان تطيعه فيها فصنعت بعض ما حلف (١) عليه فحنث في يمينه في مرضه الذى مات فيه فانها لا ترثه في الوجهين جميعا ووقع فعلها وهو فعل لا يبنى لها ان تأتبه الا باذن زوجها وكأنها اوقعت الطلاق على نفسها فلا ترث شيئا ، وهذا قول أبى يوسف وقولنا .

فاذا قال الرجل لامرأته ان دخلت دار فلان فانما طالقتان ثلاثا فقل ذلك في صحته او في مرضه الذى مات فيه فدخلت دار فلان في مرضه الذى مات فيه فان كان دخلت احدهما قبل الأخرى وقع الطلاق عليهما جميعا حين دخلت الأخرى وورثت الاولى ان ماتت وهي في العدة ولم ترث الأخرى شيئا لأن اليمين تمت ووقع الطلاق بفعلها . وان كانتا دخلتا جميعا معا لم ترثا شيئا لأن اليمين لم تتم لا بفعلها جميعا فكل واحدة منهما قد وقع الطلاق وتمت اليمين بفعلها مع فعل صاحبها فلا ميراث لواحدة منهما .

ولو قال لها في صحة او مرض انما طالقتان ثلاثا اذا شئتما او قال لها طلقا انفسكما ثلاثا اذا شئتما او قال لها امركما في ايديكما في ثلاث تطليقات اذا شئتما او قال لها ولم يقل في ذلك اذا شئتما ولكن قال امركما في ايديكما في ثلاث تطليقات فقالنا في مرضه الذى مات فيه قد شئتما ما قلنا وطلقنا انفسنا ما جعلت انهما فقالنا ذلك جميعا معا او احدهما قبل صاحبها فلا ميراث لواحدة منهما وان كانت احدهما قد تقدمت صاحبها في ذلك ، ولا يشبه هذا قوله ان دخلت الدار فانما طالقتان ثلاثا هذا ان تقدمت احدهما صاحبها بالدخول ورثت الاولى ولم ترث الآخرة .

وكذلك الا فاعيل كلها واما ما وصفت لك من المشيمة وما جعل في ايديها من الطلاق فان ذلك لم يقع الا برضاها والابطال عنها فكأنها اذنت له في

ذلك ، الا ترى انها لو قالنا قد اذنا لك في ان تطلقنا ذلك في موضعك ففعل فلم (١)
يرثا شيئا ، وكذلك لو قالنا له في مرضه قد اذنا لك في ان تطلقنا ثلاثا ففعل ذلك
الى غيره ففعلها ثلاثا لم يرثا شيئا واذا جعل المشيئة والطلاق في ايديها ففعلنا
انفسها او شاء ما جعل اليها قد اذنا وهذا اوجب من الاذن منها في مطلقاتها .
واوكان قال لها ان تكلمنا فاننا طالقنا ثلاثا ففعلنا في مرضه الذي
مات فيه معا او احداها قبل صاحبها كان هذا وما وصفت لك من الدخول سواء
وان كان كلاما لأنه ليس من امر الطلاق في قليل ولا كثير ، واما الذي وصفت
لك لأبي (٢) لا بالي ايمها تقدمت صاحبها في الذي يجعل الطلاق في ايديها ويجعل
مشيئة الطلاق في ايديها فاما ان اجعل (٣) لها شيئا غير الطلاق من غير (٤) يملوك
او غيره وجعلها طالقتين قلنا ان (٥) فعلنا ذلك ، فهذا كما وصفت لك من امر
الدخول ، واما ما كان من امر الطلاق الذي به تحرمان الميراث فذلك الذي ان
وقع بفعلها او بمشيئته (٦) او انه جعل ذلك اليها ففعلنا ذلك لم يرثا شيئا فعلناه
معا او تقدمت احداها صاحبها ، الا ترى انه لو قال لها في مرضه الذي مات فيه اوفى
صحته قد طلقناك بألف درهم اذا اشتيا فشا . تا ذلك جميعا معا او احداها قبل
صاحبها في مرضه الذي مات فيه لم يرث واحدة منها شيئا ووجبت الالف
عليها تقسم على المهرين الذي (٧) تزوجها عليهما فما اصاب مهر كل واحدة
منهما ازما ذلك لو دنته ولم يرثا شيئا من ذلك ولا غيره وكيف ترثان او ترث
واحدة منهما وقد اختلفت منه بما وجب عليهما .

اخبرنا ابو سعيد (٨) قال اخبرنا محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن

- (١) كذا والظاهر « لم » - ح (٢) كذا ولله « فاني » (٣) الاصل « اجعل »
(٤) كذا والظاهر « متى » (٥) كذا والظاهر « قد » - ح (٦) كذا
(٧) كذا والظاهر « اللذين » - ح (٨) يهاش نسخة مولانا ابي الوفاء ما لفظه
« كذا في الاصل ولعل الصواب ان يكون » اخبرنا ابي شعيب لان سليمان وهو
ابن شعيب الكهسافي يروي هذا الكتاب عن ابيه شعيب عن الامام محمد .

ابراهيم قال اذا اختلعت المرأة من زوجها في مرضه الذى مات فيه وهى في العدة لم ترث شيئا وكذلك ما وصفت لك ، وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

ولو ان رجلا قال لامرأتين له طلقا انفسكما ثلاثا فقال ذلك في صحته او في مرضه فطلعتا انفسهما ثلاثا في مرضه الذى مات فيه لم ترث واحدة منهما ان كانتا طلعتا جميعا معا وكذلك ان كانت احدهما تقدمت صاحبها الا ان كل واحدة منهما طلعت نفسها خاصة دون صاحبها .

ولو قالت كل واحدة منهما قد طلعت نفسي ثلاثا وصاحبتي فان كلتاهما قالت ذلك جميعا معاً لم ترثا شيئا وان كانتا قالتا ذلك احدهما قبل صاحبها ورثت الآخرة منها ولم ترث الاولى شيئا لأن الاولى حين طلعت نفسها وصاحبها طلعتا جميعا معا ثلاثا ثلاثا قبل ان تنطق الثانية بشيء تسكت الثانية لم يقع (١) بقولها طلاق وانما وقع الطلاق عليهما جميعا بطلاق الاولى فلذلك ورثت الآخرة ولم ترث الاولى شيئا .

ولو لم يكن قال ذلك لهما ولكنه قال لهما امر كما في ايديكما في ثلاث تطليقات والمسئلة على حالها فطلعت كل واحدة منهما نفسها ثلاثا جميعا معا او احدهما قبل صاحبها ورثتا جميعا ولم يقع على واحدة منهما طلاق لانهما لم تجعما على طلاق واحدة منهما حتى تجعما جميعا على ان تطلعا احدهما او تطلعا جميعا يقع الطلاق بذلك ، وان اجتمعتا على ان طلعتا احدهما بعينها جميعا معا او احدهما قبل صاحبها لم ترث التي طلعتا شيئا فان اجتمعتا على ان طلعتا انفسهما جميعا وقع الطلاق عليهما ولم ترثا شيئا وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقياسه وهو كله قولنا .

فاذا قال الرجل لامرأته في صحة او مرض مات فيه اذا دخلت انا وانت هذه الدار فانت طالق ثلاثا فدخلها في مرض الزوج جميعا معاً لم ترث المرأة لان الطلاق لم يتم الا بفعلها مع فعل زوجها .

ولو كان أحدهما دخل قبل صاحبه فإن كان الزوج دخل أول مرة فهذا الأول سواء ولا ترث المرأة شيئا .

وإن كانت المرأة دخلت أول مرة ثم دخل الزوج وقع الطلاق وورثت المرأة إن مات وهي في العدة .

ولو كان قال ما أنت طالق ثلاثا إذا شئت أنا وإن كنت ذلك والمسئلة على حالها فشاء ذلك جميعا في مرض الزوج الذي مات فيه معا أو أحدهما قبل صاحبه لم ترث المرأة شيئا لأن الطلاق وقع بمشيئتها ومشية زوجها فكأنها أذنت له في طلاقها .

ولو كان الزوج قال في صحته أو في مرضه الذي مات فيه وإذا دخلت أنا وإن كنت (١) هذه الدار فانت طالق ثلاثا ففعلها جميعا في مرض الزوج الذي مات فيه أو دخل أحدهما قبل صاحبه فإن كان الزوج حلف باليمين في مرضه ورثت المرأة في الوجهين جميعا .

فإن كان حلف باليمين في صحته لم ترث في شيء من ذلك إلا في خصلة واحدة إن دخل الرجل الأجنبي قبل الزوج (٢) ثم دخل الزوج بعد ذلك ورثت المرأة لأن اليمين انما تمت بدخول الزوج وكأنه طلقها في مرضه طلاقا مستقبلا ، فإن دخلها جميعا معا واليمين في الصحة لم ترث المرأة شيئا لأن الزوج حلف على اليمين وليس بفار من الميراث يوم حلف لأنه حلف وهو صحيح ولم يقع الطلاق في المرض بفعله خاصة فيكون كأنه مطلق في مرضه فلما لم يقع بفعله خاصة لم ترث شيئا .

وكذلك لو قال الزوج لامرأته إذا شئت أنا وفلان فانت طالق ثلاثا فقال في صحته أو في مرضه الذي مات فيه ثم شاء الزوج والرجل الأجنبي طلاق المرأة جميعا معا أو أحدهما قبل صاحبه فإن كانت اليمين كانت منه في المرض

(١) كذا والظاهر من التخصيل الآتي « أنا وفلان » أو نحوه فاما مسئلة إذا قال « إذا دخلت أنا وإن كنت » فقد تقدمت تأمل - ح (٢) الأصل « قبل الدين » كذا .

ورثت المرأة في ذلك كله ، وان كانت اليمين منه في الصلوة لم ترث في شيء .
من ذلك الا في خصلة واحدة ان شاء الرجل الأجنبي اول مرة ثم شاء الزوج
بعد ذلك قهرت المرأة لأن المشيئة انما تمت بمشيئة الزوج فوقع الطلاق بهامكأته
طلاق مستطبل من الزوج . وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف
وهو كله قولنا .

تم الجزء

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
وسلم تسليما كثيرا وحسبنا الله تعالى ونعم الوكيل . يتلوه امل في الفرائض .
ما كتبته حضرة الأستاذ الفاضل مولانا ابوالوفاء دام فضله في ابتداء
هذه النسخة ندرجه توثيقا لهذه النسخة الاثنية المحفوظة في الخزانة الآصفية
بمهدر آباد الدكن تحت رقم - ١٤٦

وكان على اول صفحة الكتاب المنقول عنه احد عشر سطرا مكتوبة لكن
بعض حروفها كانت محوطة بالمداد فانا اكتب لك ذلك المكتوب بعينه واترك
البياض موضع الحو وهو هذا .

وقف وحبس وسبل وتصدق العبد الفقير الى الله تعالى المقر الاشرف
الحال السني صبر الملك الناصر اعني الجزء المبارك
على المشتغلين بالعلم للسني (في المدرسة) .

الحنفية المجاورة بجامع طولون الرضوية للمقر الاشرف المشار اليه اولاً
احسن الله اليه وغفر له ولوالديه والسلمين لينتصوا بذلك في الاشتغال
والكتابة منه ليلا ونهارا ولا يعطى لأحد الا برهن فهو بحيث لا يخرج من
المدرسة المذكورة ولا يباح ولا يرهن ولا يوهب ولا يبدل ولا يتغير وقتا
مصححا من الواقع بهذا الوقف ابتداء وجه الله العظيم فمن بدله بعد ما سمعه فانما
أثمه على الذين يدلونه والله صميج عليم .

خاتمة الطبع

المحمدية الذي وفق من اختاره لتتفه في الدين ويسر لحفظ دينه ائمة هداة مهديين
 قرروا اصول الشريعة وحققوها واوضحوا غوامض الاحكام ودقائقها .
 واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمد عبده ورسوله صلى الله
 وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه .

اما بعد فقد تم بحمد تعالى طبع هذا الجزء من الامالى للامام الهمام محمد بن الحسن
 الشيباني صاحب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان بن ثابت رضى الله عنها وجزاها
 عن الاسلام والسليين خير الجزاء .

بمطبعة الجمعية العلمية المشهورة بدائرة المعارف العثمانية بجامعة الدولة الاصفية
 حيدرآباد الدكن حرسها الله تعالى عن الفتن في ظل الملك المؤيد المعان الذي اشتهر
 فضله في كل مكان صاحب الجلالة السلطان بن السلطان سلطان العلوم مظفر

الممالك آصف جاه الساج مير عثمان علي خان بهادر لازالت مملكته بالحر والبقاء ،
 دائمة التقدم والارتقاء ، وهذه الجمعية تحت صدارة ذى القبائل السنية والمفانر
 العلية النواب السير حيدر نواز جتتك بهادر رئيس الجمعية ورئيس الوزراء في
 الدولة الاصفية ، والعالم العالم بية الافاضل النواب محمد يار جتتك بهادر ،
 وتحت اعتماد الماجد الاويب الشريف النسيب النواب مهدي يار جتتك بهادر
 حميد الجمعية وزير المعارف والمالية في الدولة الاصفية ومعين امير الجامعة
 العثمانية ، ضمن ادارة العالم المحقق والفاضل المدتي مولانا السيد هاشم الندوي
 معين حميد الجمعية ومدير دائرة المعارف ادام الله تعالى درجاتهم سامية
 وعاسنهم زاكية .

وعنى بتصحيحه من افاضل دائرة المعارف وعلماؤها مولانا السيد هاشم الندوي

ومولانا الحبيب عبد الله بن احمد العلوى ومولانا الشيخ عبد الرحمن اليماني
غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم .

وكان تمامه يوم الخميس السادس والعشرين من شهر ربيع الاول سنة ١٣٦٠
وانظر دعواتنا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد نبيه
الامين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين الى يوم الدين .

بسم الله الرحمن الرحيم

نبذة من اللآلئ المكنونة في الأمالى

هذا جزء من الأمالى للإمام الهمام الفقيه الكبير محمد بن الحسن أبى عبد الله الشيبانى صاحب الإمام الأعظم أبى حنيفة رضى الله عنهما رواه عنه شعيب ابن سليمان وعنه ابنه (داوى الكيسانيات) سليمان بن شعيب الكيساني رحمه الله تعالى .

قال الأستاذ الفاضل أبو الوفاء « وأما داوى الكتاب سليمان بن شعيب الكيساني وأبوه شعيب صاحب عهد (الإمام) فذكرهما في رجال الطحاوى العيني - قال من اختصره سليمان بن شعيب بن كيسان الكلبي أبو محمد المصري عن خصيف بن نافع وإيسه عنه الطحاوى - قال العيني في المناقب أبوه شعيب من أصحاب محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة ذكره أبو اسحاق في الطبقات من أصحاب محمد وذكره الحافظ أبو القاسم يحيى بن على في ذيله على تاريخ الثرباء الذين قدموا مصر - وذكر أنه توفي في سنة ثمان وسبعين ومائتين روى عن أبيه شعيب قال قال أُملى علينا أبو يوسف قال قال أبو حنيفة لا ينبغي للرجل أن يحدث إلا بما يحفظ من يوم سمعه إلى يوم يحدث به - وذكر ابن يونس شعيب بن سليمان في الثرباء الذين قدموا مصر وقال كوفي قدم مصر وتوفي سنة أربع ومائتين - قلت ابنه سليمان بن شعيب أحد مشايخ الطحاوى روى عنه كثير - ذكر في الباب في تهذيب الأنساب أن سليمان بن شعيب هذا مصري يروى عن أبيه واسد بن موسى وغيرهما وإن مولده سنة خمس وثمانين ومائة وتوفي في صفر سنة ثلاث وتسعين ومائتين قال وكان ثقة . وقال الحافظ ابن حجر في آخر ترجمة سليمان بن شعيب بن الليث بن سعد المصري من كتابه لسان الميزان - فأما سليمان بن شعيب الكيساني المصري فوثقه العقيلي وأصله من نيسابور يروى عن إسد بن موسى وخالد بن زرار ووهب بن جرير وعدة وروى عنه الطحاوى والحصاري وآخرون ومات سنة ٢٧٨هـ انتهى ما في

تلخيص معاني الاخبار، قلت وما في الجواهر المضيئة ان سليمان من اصحاب محمد روى عنه النوادر فهو لأن الذي من اصحاب الإمام محمد روى النوادر عنه هو ابو سليمان شعيب كما ذكره هو بعد ذلك من ترجمة شعيب، قلت وذكره السمعاني في الانساب فقل ابو محمد سليمان بن شعيب بن سليمان بن سليم بن كيسان الكاهلي من اهل مصر يروي عن ابيه واسد بن موسى وطبقتهما روى عنه ابو الحسن علي بن محمد المصري وكان مولده بمصر سنة ١٨٦ وتوفي في صفر سنة ٢٧٢ وكان ثقة - قلت فلم ان ما ذكره صاحب التلخيص فاقلا عن تهذيب الانساب بأن وفاته سنة ٢٧٢ فهو تصحيف سبعين وكذلك ولادته سنة ١٨٦ خلاف ما ذكره صاحب اللباب والحافظ ابن حجر مجد في اللسان بأنه كان في سنة ١٨٥ وكذلك اذكره الحافظ ابو القاسم بأن وفاته في سنة ١٧٨ يخالف لما ذكره غيره فتنبه .

الكيانيات

قال ابن النديم في فهرسته (١) كتاب امانى محمد في الفقه وهي الكيانيات. وقال صاحب كشف الظنون (٢) الكيانيات مسائل رواها سليمان بن شعيب الكياني عن محمد بن الحسن. وقال المولى عبد القادر في الجواهر المضيئة (٣) سليمان بن شعيب بن سليمان الكياني من اصحاب محمد -

ترجمة الامام محمد رضي الله عنه

محمد بن الحسن ويكنى ابا عبد الله وهو مولى لبني شيان ولد بواسط ونشأ بالكوفة وصحب ابا حنيفة واخذ عنه الفقه ثم عن ابي يوسف وصنف الكتب ونشر علم ابي حنيفة وروى الحديث عن مالك ودون الموطأ .
روى عنه الامام الشافعي ولازمه وانتفع به وقال اخذت - وفي رواية سمعت من محمد بن الحسن وقربيع - وما رأيت رجلا سميت افعه منه . قال وكان اذا تكلم

(١) ابن النديم صفحه ٢٨٧ (٢) كشف الظنون ج ٢ صفحه ٤٠ . (٣) الجواهر

خيل لك ان القرآن انزل بلسنته قال ومارأيت سمعيا اخف روحا من محمد بن الحسن ومارأيت انفسح منه وكان يملأ القلب والعين حكاة ابو عمرو . وكان ايضا مقدما في علم العربية والنحو والحساب وفي الفطنة ولى القضاء للرشد بالروة فاقم بها مدة ثم عزل عنها ثم سار معه الى الري وولاه القضاء بها فتوفي بها سنة سبع وعثمانين ومائة وهو ابن ثمان وخمسين سنة - الجواهر المضية ج ٢ ص ٤٣ و ٤٤ - .

هذه الامالى متضمنة على مسائل المنصب والدخوى والمراجعة ، والبيع والصرف والطلاق والكفالة والحوالة والشركة والدية والعبد المأذون له في التجارة وعلى مسائل صنار مفيدة .

ومن اهم ما اودع في هذه الاجزاء ان المسائل الفقهية قد شرحت بعبارة مليحة راقية يفهم الطالب يادق التفكير فيها ويستشهد بذلك ان علماء المتقدمين الذين هم دونوا العلوم القديمة والفنون العصرية في القرون الخالية كانوا يعتنون باللغة لتسهيل العلوم والفنون وبذلك استفاد الطلبة منهم اكثر مما يستفاد - رحمه الله اجمعين .

ثم تذكر ان المصنف رحمه الله قد بحث في هذه الامالى عن مسائل غريبة جزئية وكلية بنى عليها الاصول والقروع الفقهية مثلا

- | | | |
|-----|----------------------------------|----------------|
| (١) | عيار النقود في الازمنة القديمة | فليلاحظ صفحة ٥ |
| (٢) | الميراث اذا عقد على اكثر من اربع | ١١ |
| (٣) | بيع المواضعة | ١٢ |
| (٤) | الاتزام في البيع على قديت المال | » |
| (٥) | المشتري لا يفادق البائع في الصرف | » |
| (٦) | الاختلاف في العارية | ١٦ |
| (٧) | الاجارة والعارية سواء | ٢٠ |
| (٨) | جمع الايلاء والظهار | » |
| (٩) | بطلان الايلاء والظهار | ٣٠ |
| | | ٣٢ |

٣٣	قليلًا حظ مفضحة	(١٠)	العادية مؤداة
٣٤	»	(١١)	الفاظ الضمانة
»	»	(١٢)	الفاظ الكفالة
٣٥	»	(١٣)	معنى الثرى
٤٠	»	(١٤)	الوضيعة على رأس المال
٤١	»	(١٥)	الشركة والمضاربة لا تفسد ان بالشروط
٤٤	»	(١٦)	شركة القصارين
»	»	(١٧)	ذكر القبالة
٤٥	»	(١٨)	اكتراء الدابة
٤٦	»	(١٩)	دية تطح اللسان
»	»	(٢٠)	القاء الرجل في الماء
٥٠	»	(٢١)	الكفلاء بعضهم عن بعض
٥١	»	(٢٢)	وضع الجحر في طريق المسابين
»	»	(٢٣)	لبس الطليسان في الطريق
»	»	(٢٤)	اللباس امر لا بد منه
٥٢	»	(٢٥)	السائق والقاتل والراكب ضامنون
٥٣	»	(٢٦)	العاثر ضامن للدية
٥٥	»	(٢٧)	البهائم لا تشبه في الضمان بنى آدم
٥٦	»	(٢٨)	متى تخرج الدابة من سباق الرجل
»	»	(٢٩)	ما تلف من الهبة في يد البائع

قد طبعنا بحمد الله تعالى هذه الامالى لتسفيد مما فيها من الماعى اللطيفة والمسائل
النوعية بمن الله وكرمه حتى نجد بقية الاجزاء المفقودة من هذا الاصل وذلك

في العهد الميمون عهد جلالة الملك سلطان العلوم نظام الملك آصف جاه السابع السلطان
مير عثمان علي خان بهادر خلد الله ملكه ودوته لأن حضرة السلطان من أوحد
كهوف العلم والفضل للسليين فابقاه الله تعالى حرزا للامة الاسلامية ويطيل الله
عمر ولي عهده الاعظم المخاطب بالنواب اعظم جاء بهادر وابنه المعظم المخاطب
بالنواب معظم جاء بهادر وسائر اولاده واحفاده الامجاد آمين

وقد اشترك في تصحيح هذه الاجزاء حضرة الاستاذ الفاضل
مولانا الشيخ عبد الرحمن عياني ومولانا الاستاذ الاديب حبيب عبد الله
الحضرمي ادامهم في الله خدمة العلم والادب .. وقد استفدنا من نسخة الاستاذ
الجليل مولانا ابي الوفاء دام فضله استاذ الفقه بالمدرسة النظامية ، قدمتها لنا
محضا لخدمة العلم والدين فاشكره شكرا جزيلا .

وآثر دعواتنا ان الحمد لله رب العالمين

خادم العلم

السيد هاشم الندوي

مدير دائرة المعارف العثمانية

صفحة	مسئلة
٢	مسئلة
٣	ضياع الدين
٣	قول رب المال مع يمينه
٣	غصب المال
٤	الناس لا يجبا يعون الا على الجهاد
٥	المشترى يصدق على قساذ البيع
٥	قول المشترى مع يمينه
٥	حيار النقود فى ذلك العصر
٦	الوصل والقطع سواء
٥	مسئلة فى الدعوى - الدار المشاعة
٥	مسئلة للؤلؤى من رواية الكيسافى
٥	العقد على اكثر من اربع
١١	الميراث اذا عقد على اكثر من اربع
٥	املى فى المراجعة
١٢	البيع مواضعة
٥	الاتزام فى البيع على قديت المال
١٣	الاعتبار على رأس المال فى البيوع
٥	بيع التولية
١٤	املى فى البيوع والصرف
١٥	ما يفعل القاضى عند الخصومة فى البيع
٥	هلاك الثمن عند امين القاضى

المشترى لا يفارق البائع في الصرف ١٦

صفات بيع الصرف ١٧

أملى في الغصب »

بناء الغاصب »

بينة المنصوب ٢٠

الاختلاف في العارية »

بينة المعير »

البينة للمستعير »

الاجارة والعارية سواء »

الخيار سنة ٢١

صفة الهبة ٢٢

قول الموهوب له »

البينة للواهب »

قتل العبد المنصوب ٢٣

البراءة من ضمان النصب ٢٤

أملى في الطلاق »

الاختلاف في الطلاق ٢٥

الطلاق قبل التزويج ٢٧

حروف الاتصال ٢٨

أملى في الطلاق »

من آثار الصمائية ٢٩

جمع الطلاق »

جمع الإيلاء والظهار ٣٠

الإيلاء قبل الطلاق ٣١

بطان الايلاء والظهار	٣٢
املى فى الكفالة والحى الت	٣٣
العادية مؤداة	»
المحة مردودة	»
الدين مقضى	»
الرعى غارم	٣٥
معنى التوى	»
الفاظ الكفالة	٣٦
صفة البراءة	»
تقد المال	٣٧
املى مسائل صغار مختلفة	٣٨
صفة التوديع	»
صفة للكاتبة	٣٩
صفة للرهن	»
املى فى الشركة	٤٠
الوضعية على رأس المال	»
الشركة والمضاربة لانفسد ان بالشروط	٤١
الشروط فى الشركة	٤٢
شركة القصارين	٤٤
ذكر القبالة	»
املى مسائل صغار مختلفة	٣٥
اكتراء الدابة	٤٥

خدمة القلام	»
دية قطع اللسان	٤٦
القاء الرجل في الماء	»
أملى في الكفالة	»
قول المعطى	٤٨
الكفلاء بعضهم عن بعض	٥٠
الضمان على الدافع	»
أملى في الدية تكون في الطريق	»
الضمان على الدفع	»
وضع الحجر في طريق السليبين	٥١
ليس الطيلسان في الطريق	»
اللباس امر لا بد منه	»
الساقي والقائد والراكب ضامنون	٥٢
الضمان على المريض إذا وقع على انسان	»
دية المهتين على واضح الحجر	٥٣
العائر ضامن للدية	»
تضمن العاقلة بالحناية على قس	٥٤
البهائم لا تشبه في ذلك بني آدم	٥٥
الساقي الزاجر للدية ضامن	»
مقى يخرج من سباق الرجل	٥٦
أملى مسائل صغارا مختلفة	»
ما تلف من الهبة في يد البائع	»
الطلاق إذا شاءت	٥٧

» أملى في العبد المأذون له في التجارة

الفرور في التجارة ٥٨

» أداء الدين قبل التدبير

٥٩ إذا كانت الامة مأذونا لها في التجارة

٦٠ للفرماء ان يضموا

٦١ يسع الغلام الصغير

٢٦- أملى في الطلاق ماترت فيه المرأة

٦٢ متى تمنع المطلقة عن الميراث

١٤٣٦

فهرس الخطأ والصواب الذي في الجزء المطبوع
من املی الامام محمد بن الحسن الشيبانی رحمه الله.

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٦	٤	أهى لك من ثمن	أهى لك عليه من ثمن
٧	٤	قال المقرله	قال لقرله
١٢	٥	ييعه	ييعه
١٦	٧	قام	اقام
١٩	١٥	القلب صر	الناصب
٣٤	٩	فان الوارث كان	فان كان الوارث
»	١١	فان كان الوارث	وان كان الوارث
٣٩	٢٢	اوانسان	اوانسا
٤١	٨	قاسد	قاسدا
»	١٦	رزقها	رزقها
»	٢٢	يحمه	يحمه
٤٤	١٠	ووضيعة	ووضيعة
٤٥	٢٥	بال (حاشية)	بال
٥٣	٩	اعاروا لثاني انسانا	العاث بالعاثوا لثاني انسانا
٥٥	١	عاقله	عاقله
»	١٠	وقتها	اوتعها
»	٢٠	»	»
٥٨	»	لحقهم	لحقه

صفحة	سطر	خطا	ملاحظات
٦٠	٢٢	قهدا لوتوله	قهدا وتوله
٦٢	٢	العبد	والعبد
٦٣	٣	مباغرا	فياغرا
٦٥	٤	قلاذنا	قلاذنا له في ذلك
٦٦	٧	احدنا	احدنا
٦٧	١٨	تبعنا	تبعنا
٦٦	٢٣	للاعلان الطلاق	للرأة عيلا ان الطلاق
٦٨	٥	واي يوسف وهو كلة	واي يوسف وتياه وهو

Bairatu's Agent, Osmangazi Office,
Osmangazi Substitution Bureau,
Osmangazi Substitution, Hyderabad-7.

At Col. M. ...

At Col. F. ...

Under No. ...

Issued on ...

